سيناريوهات مقترحة لتطوير دور الجمعيات الأهلية في تحقيق التنمية البشرية المستدامة

إعداد

د/هبه محمد محمد أبو تجار

مدرس أصول تربية

كلية التربية– جامعة طنطا

سيناريوهات مقترحة لتطوير دور الجمعيات الأهلية في تحقيق التنمية البشرية المستدامة

إعداد

د/هبه محمد محمد أبو تجار

مدرس أصول تربية

كلية التربية– جامعة طنطا

المستخلص

هدف البحث الحالي إلى تطوير دور الجمعيات الأهلية في تحقيق التنمية البشرية المستدامة ، وذلك من خلال تحديد الإطار المفاهيمي للجمعيات الأهلية, والوقوف على مفهوم التنمية البشرية المستدامة، وأهم أبعادها , و إبراز دور الجمعيات الأهلية في تحقيق أبعاد التنمية البشرية المستدامة، ثم تقديم سيناريوهات مستقبلية مقترحة لتطوير دور الجمعيات الأهلية فى تحقيق التنمية البشرية المستدامة. وفى سبيل تحقيق هذا الهدف استخدمت الباحثة المنهج الوصفي للتعرف على الإطار المفاهيمي للجمعيات الأهلية، وتحليل دورها في تحقيق التنمية البشرية المستدامة , كما استخدمت الباحثة " منهج الدراسات المستقبلية " باعتبارها من الدراسات التي تسهم فى التوجيه والتخطيط للمستقبل من خلال وضع مجموعة من البدائل الممكنة التي تسبق عملية اتخاذ القرارات. وتم الاستعانة " بالسيناريوهات " باعتبارها الأكثر استعمالاً في مجال الدراسات المستقبلية التي يمكن من خلالها استشراف المسارات المستقبلية لدور الجمعيات الأهلية في تحقيق التنمية البشرية المستدامة. وانتهى البحث إلى وضع مجموعة من السيناريوهات المقترحة لتطوير الدور الجمعيات الأهلية في تحقيق التنمية البشرية المستدامة ، والتي تمثلت في (السيناريو الاتجاهي , السيناريو الإصلاحي , السيناريو الابتكاري), وقد تبني البحث الحالي السيناريو الابتكاري.

الكلمات المفتاحية : سيناريوهات مقترحة , الجمعيات الأهلية , التنمية البشرية المستدامة .

Proposed Scenarios to develop the role of non- governmental organizations in achieving sustainable human development

Dr /Heba Mohammed AboTogar
Lecturer of Foundations Of Education
Faculty of Education - Tanta University

Abstract

The current research aimed to develop the role of non- governmental organizations (NGOs) in achieving sustainable human development by defining the conceptual framework of non – governmental organizations, identifying the concept of sustainable human development, and its most important dimensions, and highlighting the role of non- governmental organization in achieving the dimensions of sustainable human development , then present proposed future scenarios to develop the role of non- governmental organizations (NGOs) in achieving sustainable human development . To achieve this goal, the researcher used the descriptive approach to identify the conceptual frame work of non- governmental organizations and analyze their role in achieving sustainable human development. The researcher also used the future studies approach as one of the studies that contribute to guidance and planning for the future by developing a set of possible alternatives that precede the decision- making process. The researcher used scenarios identify future paths for the role of non- governmental organization in achieving sustainable human development. The research concluded by developing a set of proposed scenarios for the role of non- governmental organization in achieving sustainable human development which were represented in (the directional scenario, the reform scenario, the innovative scenario), and the current research has adopted the innovative scenario.

Keywords : proposed scenarios , non- governmental organizations (NGOs) , sustainable human development

مقدمة

تسعى الكثير من الدول نحو الاهتمام بالتنمية المستدامة من أجل التخفيف من وطأة الفقر علي مليارات من البشر يعيشون اليوم تحت خط الفقر , ومحاولة استكشاف سبل لرفع المستوى المعيشي لكل الناس في الوقت الحاضر ، فلا يمكن تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة دون الاهتمام بالموارد البشرية ، ورفع مستوى معيشتهم ، وتحقيق الرفاهية الاجتماعية ، والاقتصادية ، فهم الغاية من عملية التنمية ذاتها. وهو ما يتطلب زيادة في الإنتاج والتنمية لمواكبة التغيير ولتحقيق الأهداف المرجوة.

وتؤكد المؤتمرات المحلية والإقليمية والعالمية – شارك في فعاليتها الدول العربية – علي أهمية التنمية المستدامة ، كالمؤتمر العالمي حول البيئة والتنمية الذى عقد في "ريو دي جانيرو" بالبرازيل عام ١٩٩٢م؛ حيث أدرك القادة السياسيون أهمية فكرة التنمية المستدامة، لاسيما أنهم قد أخذوا في اعتبارهم أنه مازال هناك جزء كبير من سكان العالم يعيشون تحت ظل الفقر، وإن هناك تفاوتًا كبيرًا في أنماط الموارد التي تستخدمها كل من الدول الغنية وتلك الفقيرة. (محمد ، ٢٠١٧، ٥١) * كما جاء مؤتمر الأرض أو قمة الأرض بجوهانسبرج في جنوب إفريقيا للتنمية المستدامة عام ٢٠٠٢م حيث أكد علي ضرورة وضع معايير عملية لخفض عدد السكان وحماية الثروة السمكية ومياه الشرب، بالإضافة إلى ضرورة قيام منظمات المجتمع المدني بردع التصرفات والممارسات المؤثرة علي البيئة والإنسان والمعرقلة لمسيرة التنمية للأفراد والجماعات وصولاً إلي تحقيق التنمية المستدامة. (الغرباوي، ٢٠٢٠، ٧٣)

كما قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٥ سبتمبر ٢٠١٥م اعتماد وثيقة "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠" لتوفير خطة للتنمية لما بعد ٢٠١٥م تتبنى سبعة عشر هدفًا عالميًا للتنمية المستدامة كمحاولة للقضاء علي الفقر بجميع صوره، وضمان الرخاء والرفاهية للبشر، وتحقيق المساواة بين الجميع، وتهيئة الظروف المناسبة للنمو الاقتصادي المستدام، وكذلك حماية البيئة، ومواجهة تغير المناخ، وذلك للانتقال بالعالم نحو مسار قوامه الاستدامة والقدرة على الصمود أمام كافة التحديات الجديدة بمشاركة مجتمع التنمية أفرادًا ومؤسسات.(الجمعية العامة للأمم المتحدة، ٢٠١٥، ١-٣)

وفى إطار الأهداف التنموية التي قامت الجمعية العامة للأمم المتحدة باعتمادها، توجهت الدولة المصرية نحو تحقيق التنمية المستدامة من خلال تبنى استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠، التي تستهدف أن تكون مصر من ضمن أكبر ثلاثين دولة بحلول عام ٢٠٣٠ في حجم الاقتصاد والتنمية البشرية والاجتماعية، من خلال تكامل وترابط الأهداف الاستراتيجية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

(*) يشير الاسم إلى اسم المؤلف فى قائمة المراجع، ويشير الرقم الأول إلى التاريخ، بينما يشير الرقم الثانى إلى رقم الصفحة فى ذات المرجع.

ومن ثم أصبحت هذه الاستراتيجية هي المظلة التي يندرج في إطارها تنفيذ خطط وبرامج التنمية في مصر.

ويرتكز مفهوم التنمية المستدامة علي الموائمة بين التوازنات البيئية والسكانية والطبيعية , حيث تعرف بأنها التنمية التي تسعي إلى الاستخدام الأمثل وبشكل منصف للموارد بحيث يعيش الأجيال الحالية دون إلحاق الضرر بالأجيال المستقبلية , كما تعالج التنمية المستدامة مشكلة الفقر المتعلق بالسكان لأن العيش في بيئة من الفقر والعوز والحرمان يؤدي إلي استنزاف الموارد وتلوث البيئة. وعليه فإن التنمية المستدامة جوهرها الإنسان كما هو الحال في المفهوم الأساسي للتنمية البشرية , ولذلك أضيف مفهوم التنمية المستدامة إلى مفهوم التنمية البشرية ليصبح مفهوم التنمية البشرية المستدامة . (السرحان، ٢٠١٩، ١٤٠)

ومن ثم يتضمن مفهوم التنمية البشرية المستدامة مفهوم أساسي ألا وهو إتاحة أفضل الفرص الممكنة لاستغلال الطاقات البشرية المتاحة من أجل تحقيق مستوي رفاهة أفضل للأفراد , فالبشر هم الهدف الأساسي للتنمية ، وهم أيضا الأداة الأساسية لتحقيق هدف التنمية . كما أن التنمية بهذا المعني لا تعني فقط زيادة الثروة أو الدخل للمجتمع أو الأفراد , وإنما النهوض بأوضاعهم الثقافية والاجتماعية والصحية والتعليمية وتمكينهم سياسيًا , وتفعيل مشاركتهم في المجتمع وحسن توظيف طاقاتهم وقدراتهم لخدمة أنفسهم ومجتمعاتهم .

وانطلاقًا من أن التنمية الحقيقة تقوم على الاعتماد المتبادل بين ثلاثة قطاعات هي القطاع الحكومي، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني بمنظماته المختلفة ولا سيما الجمعيات الأهلية ، بات من الضروري الاتفاق على أهمية الدور الذى يمكن أن تشارك به الجمعيات الأهلية مع أجهزة ومؤسسات الدولة والقطاع الخاص في تحقيق ما تتبناه الدولة من تنمية مستدامة ؛ حيث تعد حقلاً خصبًا لأنشطة اقتصادية واجتماعية وثقافية بالغة الأهمية، وفى نفس الوقت معبرة عن احتياجات الأفراد المختلفة التي لم تقم الدولة بتوفيرها، فهي وسيلة لسد احتياجات المجتمع وأفراده من خلال قدرتها على إدراك موارد المجتمع وإمكاناته والاستفادة منها لمقابلة حاجاته المختلفة طبقًا لأهميتها.

وتُعرف الجمعيات الأهلية وفقًا لقانون تنظيم العمل الأهلي رقم ١٤٩ لسنة ٢٠١٩م في مادته الأولى بأنها" كل جماعة ذات تنظيم تهدف إلى المساهمة في تنمية الفرد والمجتمع وتحقيق متطلباته وتعظيم قدراته على المشاركة في الحياة العامة والتنمية المستدامة دون أن تهدف إلى الربح، ويتم تأسيسها وفقًا لأحكام هذا القانون، وتتألف بحد أدنى من عشرة أشخاص طبيعيين أو اعتباريين أو منهما معًا". (قانون تنظيم العمل الأهلي رقم ١٤٩، ٢٠١٩ ، ٦)

ومن ثم تمثل الجمعيات الأهلية حلقة الوصل بين الفرد والدولة ، بما تلعبه من دور في تلبية احتياجات الأفراد التي تعجز الدولة عن توفيرها ، فهي تعمل علي تحسين الظروف المعيشية لفئات كثيرة كالنساء والفقراء والأطفال، ولذا فهي تحتاج إلي قدرات كافية لكي تحقق إمكاناتها الكاملة وإلي بيئة تمكينيه تشمل إطارًا تشريعيًا وتنظيمًيا يضمن الحق في إنشاء الجمعيات وتعزيز قدرتها المؤسسية حيث لا يمكن دعم البيئة التمكينيه للتنمية المستدامة علي دور الدولة أو القطاع الخاص فقط ، بل يعتمد أيضًا علي دور منظمات المجتمع المدني من خلال تهيئة الأوضاع السياسية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية اللازمة لتحرير القدرات الإنسانية , وبالتالي تعزيز رفاهية الإنسان وصيانة كرامته و الوفاء بحاجاته الأساسية المتكاملة .

وفى هذا السياق أكدت دراسة (عوض، ٢٠١١) على أن الجمعيات الأهلية يمكن أن تحقق نهج الاستدامة التنموية من خلال مجموعة من الطرق والآليات منها: تبنى الجمعيات منظورًا تنمويًا يستهدف إدخال عدد من المشروعات الحديثة غير المكررة، إدخال بعض التعديلات على بعض المشروعات القائمة بهدف ضمان استدامتها، تغيير ثقافة العمل السائدة بالجمعيات، وتوفير مصادر تمويل غير مباشرة.

وأشارت دراسة (Nikkhah and Redzuan, 2010) إلى أن الجمعيات الأهلية لديها العديد من البرامج والوظائف والأدوار التي تساعد المجتمع على تحقيق التنمية المستدامة، مثل تمويل بعض المشروعات الصغيرة التي تستهدف خلق فرص للعمل، أنشطة بناء قدرات الأفراد، والقيام بمبادرات للمساهمة في حل بعض المشكلات الاجتماعية.

كما توصلت دراسة (إبراهيم، ٢٠١٨) أنه يمكن للجمعيات الأهلية أن تسهم في تعزيز التنمية المستدامة من خلال عدة مجالات منها: تهيئة بيئة اقتصادية و سياسية واجتماعية وثقافية تمكن المواطنين من تحقيق التنمية المستدامة، تقديم أفضل الخدمات والرعاية الصحية للمواطنين، تمكين المواطنين من الحصول على التعليم لكافة فئات المجتمع، القضاء على الفقر المطلق في المجتمع المحلى، وتحقيق المساواة والإنصاف بين المرأة والرجل في التنمية، والإسراع بخطى التنمية بالمناطق والمدن الأقل نموًا.

كما أشارت دراسة(عبد الكريم، ٢٠٢٠) إلى أن الجمعيات الأهلية تسهم في تحقيق التنمية المستدامة من خلال قيامها بمشروعات اقتصادية تستهدف الاستقرار وتدعيم سبل المعيشة المستدامة لدى المواطنين، ومشروعات الرعاية الصحية المستدامة لتحسين جودة الحياة والاستقرار المنشود، ومشروعات التنمية الاجتماعية التي تستهدف تلبية الاحتياجات وتحقيق الانتماء والولاء للمجتمع، ومشروعات التنمية التعليمية لتحقيق استدامة الخدمات التعليمية المرجوة، ومشروعات حماية ورعاية البيئة الطبيعية.

وتأسيسًا على ما سبق تُعد الجمعيات الأهلية شريك أساسي في كافة المستويات التنموية ، وهو ما يتطلب تكثيف جهودها وتعزيز دورها في تحقيق التنمية البشرية المستدامة في كافة الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبشرية والبيئية والاجتماعية. ولذا يأتي البحث الحالي محاولاً رصد سلسلة من التوقعات المستقبلية لتطوير دور الجمعيات الأهلية في تحقيق التنمية البشرية المستدامة.

مشكلة البحث

لقد أدت التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي يشهدها العالم في إطار ما يسمى العولمة إلى تنامى دور القطاع الثالث، وانتشار مؤسسات المجتمع المدني ولا سيما الجمعيات الأهلية التي تتسم بتعاظم دورها، وتعدد وظائفها وتطور أهدافها واهتماماتها، واتساع مجال أعمالها ونشاطاتها، فهي تقدم العديد من الأنشطة التنموية في مجالات التعليم والصحة والسكان والبيئة وغيرها من المجالات التي تستهدف رفاهية الإنسان وتضمن حريته ومشاركته الاجتماعية، مما يعنى تحولاً في استراتيجية العمل الإنمائي للجمعيات الأهلية، هذا التحول الذى جاء مواكبًا لتطور مفهوم التنمية البشرية المستدامة، وما ينطوي عليه هذا المفهوم من تركيز على الإنسان كمحور للنشاط التنموي، وتحديد لشروط النماء المستدام، وهذا الذى تقوم به الجمعيات الأهلية.

وعليه تُعد التنمية البشرية المستدامة مطلبًا ضروريًا من المطالب التي يجب أن تقوم بها الجمعيات الأهلية، باعتبارها أحد الأدوات الأساسية التي تعتمد عليها المجتمعات والحكومات لتحقيق أهدافها التنموية، خاصة أن هذه الجمعيات تتميز بقدرتها على تحديد احتياجات المجتمع المحلى من جانب، وقادرة على خلق قنوات اتصال بالمجتمع الخارجي من جانب آخر، وهو ما لا يتحقق في ظل ما تعانيه الجمعيات الأهلية من عقبات ومشكلات.

فقد أشارت دراسة (أبو الوفا ومبروك، ٢٠٠٠) إلى أن الجمعيات الأهلية تضطلع بدور هام في تنمية المجتمع من خلال الأنشطة المختلفة التي تمارسها مثل: النشاط الاجتماعي، النشاط الثقافي والديني، النشاط الرياضي والترفيهي، وأنشطة الرعاية الصحية وقضايا البيئة، وأن هذه الأنشطة التي تقدمها الجمعيات في حدود إمكاناتها المتاحة حيث تواجهها بعض الصعوبات الإدارية والتنظيمية والتمويلية التي تؤثر على جودة أنشطتها واستمراريتها.

وتوصلت دراسة (رشوان ، ٢٠٠٧) إلى أن المنظمات الأهلية أصبحت شريكًا رئيسًا في عملية التنمية المستدامة، وأنها تواجه العديد من المعوقات منها: الافتقار إلى المنهجية العلمية سواء في تطوير مشروعاتها وخدماتها أو في عمليات إعداد وتأهيل وتدريب أعضائها وتزويدهم بالمهارات الفنية والإدارية

والقيادية اللازمة للعمل الأهلي، بالإضافة إلى ضعف البناء المؤسسي، وضعف الموارد والإمكانات المالية والفنية، والافتقار إلى الكوادر الفنية القادرة على تحديد الأهداف. ولذلك فهي تحتاج إلى إعادة هيكلة ووضع أطر تنظيمية تتيح لها ممارسة العمل المؤسسي بشكل يمكنها من تحقيق أهدافها.

وفى نفس السياق توصلت دراسة (غباري، ٢٠٠٩) إلى أن الجمعيات الأهلية تلعب دورًا حيويًا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ حيث توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين كل من الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية والثقافية التي تقدمها الجمعيات الأهلية وتحقيق التنمية المستدامة، وأنها تسهم في سد جزء كبير من ثغرات الجهود الحكومية في تلك المجالات.

كما أشارت دراسة(عطية، ٢٠١٧) إلى أن منظمات المجتمع المدني ولا سيما الجمعيات الأهلية تواجه مجموعة من المعوقات والتحديات التي تعوق دورها في تحقيق التنمية المستدامة، مما يفرض على المجتمع الاعتراف بهذه الجمعيات ومساندتها ماليًا وفنيًا ومعنويًا حتى تصل إلى القطاعات التي تعانى من الفقر في المجتمع لتوصيل كافة الخدمات إليهم، بالإضافة إلى تشجيعها على حل المشكلات التي تواجهها للقيام بالدور المنوط بها في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة.

وتوصلت دراسة(خطاب، ٢٠٢٠) إلى أن الجمعيات الأهلية تواجه مجموعة من الإشكاليات التي تؤثر على عملها في تنمية المجتمع المحلى منها: وجود قصور واضح في توافر قاعدة بيانات شاملة عن الجمعيات الأهلية، ضعف الموارد المادية، انتشار الممارسات البيروقراطية مما يتطلب النهوض بالجمعيات من خلال رفع كفاءة التدريب التخصصي بها، وترسيخ القيم الإيجابية بين الأعضاء، وإعداد دراسات جدوى لتحديد احتياجات المجتمع المحيط، والتسويق الجيد للمشروعات.

وأظهرت دراسة(الهرميل، ٢٠٢٠) أن الجمعيات الأهلية يواجهها بعض المعوقات التي تحول دون تحقيق أهداف التنمية المستدامة منها ضعف مصادر التمويل، وقلة المهارة والخبرة، وسوء الجوانب الإدارية المؤسسية وضعف استخدام التكنولوجيا، وضعف التبرعات والهبات وقلة التدريب وعدم اتباع الأسلوب العلمي في التخطيط مما يفرض ضرورة التعاون بين الجهود الحكومية والأهلية لتطوير كافة الخدمات والأنشطة التي تقدمها الجمعيات سواء في البعد البيئي أو الاجتماعي.

وتوصلت دراسة (مسيل، ٢٠٢٣) إلى أنه رغم الأدوار الإيجابية التي قامت بها الجمعيات الأهلية في مصر في إحداث تطور العديد من المجالات المرتبطة بالتنمية المستدامة، إلا أنها تواجه العديد من المشكلات التي تعوق تقدمه نحو تحقيق الأهداف المأمولة، لعل من أهمها: افتقاد الجمعيات إلى التنسيق والتكامل فيما بينها، وبينها وبين الدولة، ونقص التمويل، ووجود كثير من القيود على تلقى التبرعات

والأموال من خارج البلاد، وضعف وجود مقر دائم لأغلب الجمعيات فمعظمها مؤجرة مما يمثل عبئًا على ميزانيتها، بالإضافة إلى شكلية الاجتماعات، وضعف مشاركة العديد من القيادات في الأنشطة التطوعية التي تقوم بها هذه المؤسسات.

وكما جاءت دراسة (Grigsby, 2013) مؤكدة على مساهمة الجمعيات الأهلية المحلية في تنمية الاستدامة الاجتماعية للخدمات المؤدية إلى تحسين نوعية الحياة لدى سكان المناطق والمجتمعات المحلية الفقيرة والمحرومة من الأنشطة والخدمات الاقتصادية والتعليمية والاجتماعية والصحية والبيئية، وأوصت الدراسة بضرورة بناء القدرات التمويلية والإدارية والفنية للمؤسسات والجمعيات الأهلية لتحقيق الاستدامة في مجال وأنشطة التنمية المستهدفة لسكان تلك المناطق.

كما أشارت دراسة (Hassan, A. & Forhad, A., 2013)إلى أن البرامج التي تنفذها المنظمات غير الحكومية قادرة على أن تسهم إيجابيًا في التنمية المستدامة إلى مستوى معين، حيث تستهدف هذه البرامج التخفيف من حدة الفقر من خلال مساعدة الأسر الأكثر فقرًا، وتوفير فرص عمل. ويعتمد نجاح تنفيذ هذه البرامج على كفاءة العاملين في تلك المنظمات وقدراتهم على تحديد الأنشطة والمبادرات التي تسهم في تحقيق تنمية مستدامة.

وفى ضوء ما سبق تبين مجموعة من المشكلات والعقبات التي تواجه الجمعيات الأهلية وتحول دون الاضطلاع بمسئولياتها الكاملة، كشريك أساسي في عملية التنمية. وهو ما يستوجب وضع سيناريوهات مستقبلية لتطوير دور الجمعيات الأهلية في تحقيق التنمية البشرية المستدامة.

وعليه يمكن بلورة مشكلة البحث في السؤال الرئيس التالي:

كيف يمكن تطوير دور الجمعيات الأهلية في تحقيق التنمية البشرية المستدامة؟

ويتفرع من هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية:

١. ما الإطار المفاهيمي للجمعيات الأهلية؟
٢. ما مفهوم التنمية البشرية المستدامة؟ وما أهم أبعادها؟
٣. ما دور الجمعيات الأهلية في تحقيق أبعاد التنمية البشرية المستدامة؟
٤. ما السيناريوهات المقترحة لتطوير دور الجمعيات الأهلية في تحقيق التنمية البشرية المستدامة؟

هدف البحث

هدف البحث الحالي إلى تطوير دور الجمعيات الأهلية في تحقيق التنمية البشرية المستدامة. وذلك من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

١. التعرف على الإطار المفاهيمي للجمعيات الأهلية.
٢. الوقوف على مفهوم التنمية البشرية المستدامة، وأهم أبعادها.
٣. الكشف عن دور الجمعيات الأهلية في تحقيق أبعاد التنمية البشرية المستدامة.
٤. تحديد السيناريوهات المستقبلية المقترحة لتطوير دور الجمعيات الأهلية في تحقيق التنمية البشرية المستدامة.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية البحث الحالي في النقاط التالية:

١. يعد موضوع التنمية البشرية المستدامة من الموضوعات الحديثة الاهتمام نسبيًا خاصة في دول العالم الثالث، والتي اكتسبت أهمية كبيرة في العقود الأخيرة من القرن العشرين وحتى الآن لتعبر عن الوجه الإنساني للتنمية.
٢. تعتبر الجمعيات الأهلية شريكًا رئيسًا في عمليات التنمية، فهدفها إعداد الإنسان للحياة، والتنمية من أجل الإنسان وبالإنسان.
٣. توضيح دور الجمعيات الأهلية في تحقيق التنمية البشرية المستدامة إذا ما أُحسن استغلالها.
٤. توجيه أنظار القائمين على العمل الأهلي في مصر إلى الصعوبات التي تعوق الجمعيات الأهلية عن تحقيق أدوارها التنموية، ومن ثم اتباع أساليب حديثة في معالجتها لزيادة فاعلية دورها في عمليات التنمية.

حدود البحث

اقتصر البحث الحالي على تقديم سيناريوهات مقترحة لتطوير دور الجمعيات الأهلية دون غيرها من مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق التنمية البشرية المستدامة.

منهج البحث

اقتضت طبيعة البحث الحالي استخدام المنهج الوصفي الذى يهتم بوصف ما هو كائن، وتحليله، وتحديد الظروف والعلاقات التي توجد بين الوقائع، كما يهتم بتحديد الممارسات الشائعة، والتعرف على المعتقدات السائدة. ووفقًا لهذا المنهج يتم تحليل الأسس النظرية للجمعيات الأهلية، وتحليل مفهوم التنمية البشرية المستدامة.

كما اعتمد البحث علي " منهج الدراسات المستقبلية " باعتبارها من الدراسات التي تسهم وتساعد من خلال مناهجها في التوجيه والتخطيط للمستقبل من خلال وضع مجموعة من البدائل الممكنة التي تسبق عملية اتخاذ القرارات بشأن الخطط والسياسات وتعين صانع السياسات العامة والمخطط والمنفذ . وتم الاستعانة " بالسيناريوهات " باعتبارها الأكثر استعمالاً في الدراسات المستقبلية من خلال تحديد المسارات العامة للظاهرة في كل مسار من هذه المسارات . فالسيناريو طريقة تحليلية احتمالية تمكن من تتبع المسار العام لتطور الأحداث والظواهر , انطلاقًا من الوضع الحالي وصولاً إلي رصد سلسلة من التوقعات المستقبلية لدور الجمعيات الأهلية في تحقيق التنمية البشرية المستدامة.

مصطلحات البحث

اعتمد البحث على أربعة مصطلحات رئيسة هي سيناريوهات، دور، الجمعيات الأهلية، التنمية البشرية المستدامة، والتي تُعرف إجرائيًا على النحو التالي:

١. السيناريو (Scenario)

يعرف السيناريو إجرائيًا بأنه تصورات لمجموعة من الأحداث المستقبلية الممكنة الحدوث التى تصف الدور الذى يمكن أن تقوم به الجمعيات الأهلية فى تحقيق التنمية البشرية المستدامة.

٢. الدور (Role)

تعرف الباحثة الدور إجرائيًا بأنه مجموعة من المهام والوظائف المتوقع أن تؤديها الجمعيات الأهلية في مختلف الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والبشرية للتنمية البشرية المستدامة.

٣. الجمعيات الأهلية (Non- Government Organizations)

تعرف الباحثة الجمعيات الأهلية إجرائيًا بأنها تنظيم غير هادف للربح، يضم مجموعة من الأفراد المتطوعين تجمعهم أهداف مشتركة يسعون إلى تحقيقها من خلال القيام ببرامج ومشروعات تساهم في تحقيق التنمية البشرية المستدامة في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والبشرية.

٤. التنمية البشرية المستدامة (Sustainable human development)

تعرفها الباحثة إجرائيًا بأنها قدرة الجمعيات الأهلية على إتاحة أفضل الفرص الممكنة لتلبية احتياجات البشر في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والبيئية، بصورة مستدامة وبقدر من العدالة والإنصاف بين الأجيال الحالية والأجيال القادمة، بما يضمن تحقيق رفاهية الإنسان وتوظيف طاقاته وقدراته لتنمية المجتمع.

خطة السير في البحث

انتظم إعداد البحث في أربعة محاور رئيسة على النحو التالي:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للجمعيات الأهلية والذى تضمن نشأة الجمعيات الأهلية ، ومفهومها ، وخصائصها ، وأنواعها ، وأنشطتها، ومقوماتها.

المحور الثاني: ماهية التنمية البشرية المستدامة والذى تضمن مفهومها ، وأهدافها ، وركائزها ، وأبعادها.

المحور الثالث: دور الجمعيات الأهلية في تحقيق أبعاد التنمية البشرية المستدامة.

المحور الرابع: سيناريوهات مقترحة لتطوير دور الجمعيات الأهلية في تحقيق التنمية البشرية المستدامة.

وفيما يلى تناول ذلك بالتفصيل على النحو التالي:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للجمعيات الأهلية

أولا: نشأة الجمعيات الأهلية

تعود بدايات ظهور الجمعيات الأهلية في مصر إلى القرن التاسع عشر، حيث نشأت أول جمعية أهلية في مصر عام ١٨٢١م باسم الجمعية اليونانية بالإسكندرية، وكان اهتمامها بالجالية اليونانية التي شكلت ثلث سكان هذه المدينة الساحلية في ذلك التوقيت، وعندما أدرك المصريون أهمية هذه التنظيمات التطوعية وبالتحديد في منتصف القرن التاسع عشر توالى تأسيس عدة جمعيات، فهناك جمعيات ذات طابع علمي مثل جمعية معهد مصر ١٨٦٨م، والجمعية الجغرافية ١٨٧٥م التي رسمت خريطة مصر وحدودها، وهناك جمعيات خيرية مثل الجمعية الخيرية الإسلامية ١٨٧٨م، وجمعية التوفيق القبطية، وجميعها نشأت للدفاع عن مصر والمصريين في مواجهة الإرساليات التبشيرية الغربية والاحتلال البريطاني. (قنديل، ٢٠١١-٢٠١٧، ١٣)

وبذلك تأثرت نشأة الجمعيات الأهلية في مصر خلال تلك الفترة بعدد من المؤثرات الخارجية والداخلية، تمثلت فيما يلى: (كسبه، ١٩٩٧، ٢٣)

- نشاط البعثات التبشيرية التي أدت إلى إنشاء الجمعيات الأهلية الدينية التابعة للمدارس، والتي امتد اهتمامها للفقراء وتقديم الإعانات الاجتماعية لهم.
- تأثير الجاليات الأجنبية والتركيبة الاجتماعية ومدى تجانس السكان، حيث تسعى كل جماعة متجانسة إلى إيجاد آلية أو وسيلة لدعمها والحفاظ على ثقافتها.
- الاحتلال الأجنبي لمصر، والذى كان سببًا في مزيد من دعم الشعور القومي للمصريين، ودفع بحركة الجمعيات الأهلية نحو المزيد من الأنشطة في مختلف المجالات.

وبحلول عام ١٩٢٣م شهدت الجمعيات الأهلية انطلاقة جديدة بصدور دستور ١٩٢٣م الذى اعترف بحق المصرين جميعًا في تكوين الجمعيات وإشهارها، فزاد عددها من ١٥٩ جمعية في الفترة بين عامي ١٩٠٠، ١٩٢٤ إلى ٦٣٣ جمعية في الفترة ما بين ١٩٢٥م و ١٩٤٤م. (الدهشان وعبد السلام، ٢٠١٨،١٣)

ومع قيام ثورة ٢٣ يوليو١٩٥٢م التي تبنت توجهات اشتراكية، وانتقل معها النظام السياسي المصري إلى مرحلة التنظيم السياسي الواحد، تعرض المجتمع لهيمنة للدولة وتجميد للعمل الأهلي، فتم حل الكثير من الأحزاب والجمعيات، وصدر قرار جمهوري رقم ٣٨٤ لعام ١٩٥٦م الذى نص على إلغاء المواد من (٥٤ إلى ٨٠) من القانون المدني بشأن الجمعيات الأهلية. أما في السبعينات ومع تبنى سياسة الانفتاح والخصخصة وظهور التعددية السياسية تحسن واقع الجمعيات الأهلية كمًا وكيفًا وتوسع نشاطها على كافة المستويات. (جوهر وجمعه، ٢٠١٠، ٥٣-٥٤)

ومع حلول الألفينيات اتجهت الجمعيات الأهلية إلى التزايد حيث وصل عددها إلى ١٦٦٠٠ جمعية عام ٢٠٠٢م، ثم ارتفع هذا العدد ليصل إلى ٢٨٠٠٠ جمعية عام ٢٠١٠م أي بمتوسط تزايد سنوي ١٥٠٠ جمعية تقريبًا، وفى أعقاب ثورة يناير ٢٠١١م تصاعد العدد بشكل غير مسبوق حتى وصل في نهاية ٢٠١٦م إلى ٤٨٦٠٠ جمعية، وترجع هذه الزيادة في أعداد الجمعيات الأهلية إلى مجموعة من الأسباب منها: (قنديل، ٢٠١١-٢٠١٧، ٣٥-٣٦)

- ميل المواطنين نحو المشاركة في العمل التطوعي بعد ثورة ٢٥ يناير وتصاعد تأسيس جمعيات أهلية ذات السمة الدينية لاستقطاب المؤيدين من الفقراء.
- تسامح الحكومة والجهات الإدارية في تسجيل الجمعيات الأهلية.
- بناء شراكات تنموية بين الحكومة والجمعيات.

- المتغيرات التي حملتها العولمة ، خاصة تطورات تكنولوجيا الاتصال ، وإبراز قيمة الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.
- تدفق التمويل الأجنبي من دول كبرى ، وهيئات عالمية ، وسفارات ومؤسسات أجنبية في مصر.

ومع إطلاق الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان يوم ١١ سبتمبر ٢٠٢١، أعلنت الحكومة المصرية أن عام ٢٠٢٢م هو عام المجتمع المدني في مصر، وأكدت على دوره في دعم و حماية حقوق الإنسان السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ونشر ثقافة العمل التطوعي، والإسهام في النهوض بالمجتمع المصري، (برانية و فوده، ٢٠٢٣) مما كان له أكبر الأثر على زيادة أعداد الجمعيات الأهلية المسجلة فى مصر حيث وصل إلى ٥٢.٧٠٠ ألف جمعية تقريبًا عام ٢٠٢١م ، وارتفع إلى ما يقرب من ٦١٨٠٠ جمعية فى عام ٢٠٢٢م. (وزارة التضامن الاجتماعى، ٢٠٢٣)

ثانيا: مفهوم الجمعيات الأهلية

توجد مسميات ومفاهيم متعددة تعبر عن الجمعيات الأهلية والقطاع الذى تنتمى إليه، حيث تختلف هذه المسميات باختلاف المجتمع الذى تعمل به، ففي مصر وكثير من الدول العربية تعرف هذه الجمعيات بالجمعيات الأهلية أو الجمعيات غير الحكومية، وفى الدول الخليجية يطلق عليها الجمعيات ذات النفع العام، وفى الولايات المتحدة الأمريكية يطلق عليها المنظمات التي لا تهدف إلى الربح، وفى دول أوروبا تعرف بمنظمات الصالح العام أو المنظمات التطوعية. (فراج، ٢٠١٠، ٣٥)

ورغم تعدد مسميات الجمعيات الأهلية من بلد إلى أخر، إلا أن الهدف منها واحد، فهي منظمات تطوعية في أساسها ومضمونها لا تسعى إلى الربح ، ومستقلة عن الدولة ، وتهدف تحقيق المصلحة العامة للمجتمع.

وقد كانت مصر من الدول السباقة في تحديدها لمفهوم المؤسسات الأهلية، فقد ميزها القانون الصادر سنة ١٩٦٤م عن مؤسسات الدولة من خلال تعريف المؤسسة الاجتماعية بأنها كل مؤسسة تنشأ بمال يجمع كله أو بعضه من الجمهور لفترة معينة أو غير معينة سواء كانت هذه المؤسسة تقوم بأداء خدمة إنسانية دينية أو علمية أو فنية أو صناعية أو رياضية أو لأى غرض آخر من أغراض البر أو النفع العام ويشترط في جميع الأحوال ألا يقصد ربح مادى للأعضاء وألا تكون أغراض الجمعية الخيرية أو المؤسسة الاجتماعية ووسائلها في تحقيق هذه الأغراض مخالفة للنظام العام. (إسبيقه، ٢٠١٣، ٣٠)

أما الجمعية الأهلية فقد عرفها قانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤م في المادة الأولى منه بأنها "كل جماعة ذات تنظيم مستمر لمدة معينة أو غير معينة تتألف من أشخاص

طبيعيين لا يقل عددهم عن عشرة لغرض غير الحصول على ربح مادى". (قانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة رقم ٣٢ ، ١٩٦٤، ٢٥٦)

ثم عرفها القانون الجديد لتنظيم العمل الأهلي رقم ١٤٩ لسنة ٢٠١٩م في مادته الأولى بأنها" كل جماعة ذات تنظيم تهدف إلى المساهمة في تنمية الفرد والمجتمع وتحقيق متطلباته وتعظيم قدراته على المشاركة في الحياة العامة والتنمية المستدامة دون أن تهدف إلى الربح، ويتم تأسيسها وفقًا لأحكام هذا القانون، وتتألف بحد أدنى من عشرة أشخاص طبيعيين أو اعتباريين أو منهما معًا" (قانون تنظيم العمل الأهلي رقم ١٤٩، ٢٠١٩، ٦)

ويتضح من التحديد الذى نص عليه قانون تنظيم ممارسة العمل الأهلي السابق ذكره أن الجمعيات الأهلية لابد أن يكون الغرض الأساسي منها هو تحقيق التنمية المستدامة لكل من الفرد والمجتمع ، وهو ما لم يهتم به القوانين السابقة في تعريفها للجمعية الأهلية ، فضلاً عن تأكيده على أن الأصل في عملها ليس الربح المادي، وإنما ممارسة أنشطة تخدم الصالح العام.

وقد عرفها (الدهشان وعبد السلام، ٢٠١٨) بأنها تنظيم يضم مجموعة من الأفراد المتطوعين والمتفاعلين، تجمعهم قضية أو هدف واحد يسعون إلى تحقيقه، وتتصف أهداف هذه المجموعة بصفة اجتماعية خدمية، حيث لا تسعى إلى تحقيق مكاسب مادية، ويتم تمويلها من اشتراكات الأعضاء والتبرعات، ويسير نشاطها وفق القوانين المنظمة لعمل الجمعيات الأهلية، كما تقدم العديد من الأعمال الخدمية للمواطنين.

كما أشار (Davidson & Peltenburg, 1993, 15) إلى أن الجمعيات الأهلية تمثل جميع الهيئات التي لا تتبع الأجهزة الحكومية بمختلف مستوياتها، وتضم مجموعة من الأفراد المحترفين الذين يقدمون الدعم للأفراد الأكثر احتياجًا، بهدف تحقيق أهداف التنمية بغض النظر عن الربح أو الانتفاع من المساعدة.

و يرى باركر(Barker, 2001, 157) أن الجمعيات الأهلية منظمات أنشئت لتحقيق أهداف اجتماعية محددة وليس الغرض الأساسي من إنشائها هو الربح، فهي غالبًا ما تبحث عن تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية في المجتمع.

ومن العرض السابق يمكن تعريف الجمعيات الأهلية إجرائيًا بأنها تنظيم غير هادف للربح، يضم مجموعة من الأفراد المتطوعين تجمعهم أهداف مشتركة يسعون إلى تحقيقها من خلال القيام ببرامج

ومشروعات تساهم في تحقيق التنمية البشرية المستدامة في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والبشرية.

ومن ثم يتضح من خلال هذا التعريف أن الجمعيات الأهلية تتسم بالآتي:

- أنها تتكون من مجموعة من الأفراد المتطوعين فيما بينهم.
- تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المشتركة.
- لا تسعى إلى تحقيق أي ربح من وراء أنشطتها.
- تقوم بأنشطة ومشروعات تستهدف تحقيق التنمية البشرية المستدامة.

ثالثا: أهداف الجمعيات الأهلية

ورغم أن المشرع في قانون الجمعيات الأهلية الحالي أو السابق لم يحدد أغراض الجمعيات الأهلية بصورة مباشرة، إلا أن القانون الحالي رقم ١٤٩ لسنة ٢٠١٩ م قد أكد في المادة(١٤) على أن الغرض الأساسي لإنشاء الجمعيات الأهلية هو تنمية مجالات المجتمع المحددة في نظامها الأساسي دون غيرها، وذلك مع مراعاة خطط الدولة التنموية واحتياجات المجتمع. (قانون تنظيم العمل الأهلي رقم ١٤٩ ، ٢٠١٩، ١٤)

وانطلاقًا من كون الجمعيات الأهلية من مؤسسات المجتمع المدني التي تقوم على تشابك جميع أطراف المجتمع للارتقاء به وزيادة كفاءته في الميادين المختلفة، فإنها يمكن أن تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف منها ما يلى:

- تفعيل دور الفرد في المجتمع الذى يعيش فيه واستثمار طاقاته لخدمته.
- تفعيل العمل الأهلي التطوعي بجميع أنواعه عند النشء.
- مناقشة مشكلات المجتمع وقضاياه المختلفة والمشاركة في وضع حلول لها.
- إكساب الأفراد مهارات المشاركة الفعالة والعمل الجماعي وحسن اتخاذ القرار.
- إحداث التنمية في كافة قطاعات المجتمع لتغيير المجتمع نحو الأفضل. (أحمد وآخرون، ٢٠١٩، ١٢٧-١٢٨)
- تقديم الخدمات الاجتماعية بشكل مبسط وسريع فعال.
- حماية المجتمع من المشكلات التي تهدد أمنه واستقراره.

- التعاون بين الجمعيات الأهلية المختلفة في الداخل والخارج في سبيل تحقيق مجموعة من الغايات المشتركة.(خطاب، ٢٠٢٠، ٣٦٢)

ومن الجدير بالذكر أنه كلما كانت أهداف الجمعية الأهلية واضحة ونابعة من حاجات حقيقية لبيئة عمل الجمعية كلما أدى ذلك إلى فاعلية دورها، فوضوح الأهداف من المقومات الأساسية لنجاح أي جمعية أهلية، حيث يتم تحديد القواعد والإجراءات المنظمة لتيسير نشاط الجمعية في ضوء الأهداف المحددة لها.

رابعا: خصائص الجمعيات الأهلية

إن الجمعيات الأهلية تعبر عن إرادة شعبية لأفراد المجتمع ورغباتهم في اتخاذ عمل إيجابي نحو قضايا المجتمع ومشكلاته، محاولين إيجاد الحلول الذاتية السريعة، فهي منظمات ذات طبيعة استقلالية عن الحكومة من الناحية الإدارية والمالية، ولا تسعى للمصلحة الشخصية بل تعمل على المصلحة العامة لأفراد المجتمع. ومن ثم تتميز الجمعيات الأهلية بعدة خصائص أو سمات منها ما يلى:

١. **التطوعية:** تقوم الجمعيات الأهلية على الفعل الإرادي الحر القائم على التطوع غير باحث عن الربح المادي، بل الهدف الأساسي هو خدمة المجتمع وتحقيق أهدافه العامة.
٢. **الاستقلالية:** تعتبر الجمعيات الأهلية منظمات ذات طبيعة استقلالية عن الحكومة من الناحية الإدارية والمالية، كما أنها لا تخضع لغيرها من المؤسسات أو الجماعات أو الأفراد، ولا تسعى للمصلحة الشخصية بل تعمل على المصلحة العامة لأفراد المجتمع.
٣. **التعددية:** للجمعيات الأهلية أهداف كثيرة ومتنوعة ثقافية واجتماعية واقتصادية، وتقوم بأنشطة وخدمات متعددة في كافة مجالات المجتمع لانتفاع أكبر قدر من الأفراد.(أحمد وآخرون، ٢٠١٩، ١٣١)
٤. **غير ربحية:** بمعنى أنها لا تستهدف الربح، وإذا حققت قدرًا من الأرباح لا يتجه لصالح أعضائها، وإنما يتجه لتحقيق أهدافها وتطوير عملها، فهي منظمات تسعى لتحقيق النفع العام للمجتمع.
٥. **رسمية:** أي أن لها إطار رسمي مقنن وقانوني يحكم ممارسة أنشطتها وتجمع أفرادها بصفة دائمة. (فراج، ٢٠١٠، ٣٨)
٦. **النفعية للمجتمع:** بمعنى أن الجمعيات الأهلية توجه نشاطها إلى تحسين ظروف غير القادرين ممن لا يستطيعون استغلال إمكاناتهم أو لا يستطيعون اكتساب كامل حقوقهم في المجتمع
٧. **التواصل والاندماجية:** أي أن الجمعيات الأهلية تؤسس من أجل التواصل مع الأفراد في أماكن معيشتهم، بهدف تقديم العون لهم ومساعدتهم لكى يصبحوا أكثر اعتمادًا على أنفسهم.

٨. **التنوعية في الأعضاء:** بمعنى أنها تضم في عضويتها مستويات تعليمية وثقافية واقتصادية واجتماعية مختلفة بما يمكنها من تحقيق الانسجام الاجتماعي. (عبدالجليل، ٢٠١١، ٦٣-٦٤).

٩. **التجانس:** تقوم الجمعيات الأهلية على أساس التوافق والتناغم بين أفرادها واتفاقهم على أهداف محددة، واحترامهم للمبادئ التي قامت عليها، ونبذ الصراعات والخلافات الشخصية التي تؤثر في ممارستها لنشاطها.

١٠. **الشفافية والمحاسبية:** تعنى الشفافية مصداقية هذه المنظمات إزاء الرأي العام والحكومات والقطاع الخاص والمنظمات الدولية، وتتحقق هذه المصداقية من خلال الصدق والإعلان عن النشاط وأهدافه ومصادر تمويله. أما المحاسبية فيقصد بها توافر إمكانية محاسبة المسئولين عن نشاط هذه المنظمات وأدائهم الوظيفي من قبل الرأي العام. (جوهر وجمعه، ٢٠١٠، ٣٦-٣٨)

١١. **القدرة على التكيف:** ويقصد بذلك قدرة الجمعيات الأهلية على التكيف مع التطورات في البيئة التي تعمل من خلالها، فإذا كانت الجمعية قادرة على التكيف وسرعة الاستجابة كانت أكثر فاعلية، لأن الجمود يؤدى إلى تضاؤل أهميتها وربما القضاء عليها، وثمة أنواع التكيف هي: (الصبيحي، ٢٠٠٠، ٣٢-٣٣)

- التكيف الزمنى: ويقصد به قدرة الجمعية الأهلية على الاستمرار لفترة طويلة من الزمن.
- التكيف الجيلي: ويقصد به قدرة الجمعية الأهلية على الاستمرار مع تعاقب أجيال على قيادتها، فكلما ازدادت درجة تغلبها على المشكلات والصراعات كلما كانت أكثر مرونة وواقعية ونجاحًا في تحقيق الأهداف المرجوة.
- التكيف الوظيفي: ويقصد به قدرة الجمعية الأهلية على إجراء تعديلات في أنشطتها للتكيف مع الظروف المستجدة، بما يبعدها عن أن تكون مجرد أداة لتحقيق أغراض معينة، وبالتالي يسلبها صفة الاستقلالية.

١٢. القدرة على التعرف على المجتمع المحلى، وعلى مشكلات واحتياجات أفراده من الخدمات المختلفة.

١٣. انخفاض تكلفة الخدمات المقدمة، على اعتبار أنها تستفيد بجهود أعضائها من المتطوعين لتأدية خدماتها.

١٤. إسهام برامجها ومشروعاتها في تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع، حيث إنها تنفذ الكثير من برامجها ومشروعاتها التنموية من خلال ما يصل إليها من هبات وتبرعات، بالإضافة إلى اشتراكات الأعضاء.(غباري، ٢٠٠٩، ١١٣٢)

خامسا: أنواع الجمعيات الأهلية

تعد الجمعيات الأهلية واحدة من القنوات المجتمعية التي تعمل على إتاحة الفرص للمواطنين للمشاركة في صنع القرارات المتعلقة بحياتهم وتحمل مسئولية الإدارة والتنفيذ والتمويل لمشروعات وبرامج تهدف خدمة المجتمع في مجالاته المختلفة.

وتتعدد أنواع الجمعيات الأهلية في مصر بتعدد مجالات وأنشطة العمل الأهلي وتعدد نوعية المستفيدين منه، لذلك يوجد الكثير من المعايير التي يتم على أساسها تصنيف الجمعيات الأهلية، والتي يمكن إجمالها فيما يلى: (الجورجي، ٢٠١٨، ٤٨٤)

- التصنيف وفقًا للتخصص الذى تقوم عليه الجمعية مثل: جمعيات تنمية المجتمع، وجمعيات رعاية الأمومة والطفولة، والجمعيات التي تقدم المساعدات الاجتماعية لبعض الفئات.
- التصنيف وفقًا لنوع المستفيدين، فقد يكون المستفيدون هم كبار السن أو الأطفال أو الأمهات أو أي فئة أخرى تخدمها الجمعية.
- التصنيف وفقًا للنطاق الجغرافي أي يبرز مدى انتشار الجمعيات الأهلية في المجتمع، وخصائص المناطق التي تنتشر بها.
- التصنيف وفق هدف الأنشطة التي تقدمها الجمعية، فقد تكون الجمعيات خدمية هدفها تقديم بعض الخدمات الأساسية أو قد تكون جمعيات تنموية هدفها تقديم مشروعات وبرامج لتنمية المجتمع المحلى.

ويتبنى البحث الحالي تصنيف الجمعيات الأهلية وفقًا لهدف أنشطتها والخدمات التي تقدمها، ويمكن إيجازه على النحو التالي: (فراج، ٢٠١٠، ٣٧-٣٨ & هاشم، ٢٠١٤، ٥٠٤-٥٠٧ & أبو النصر ، ٢٠١٥، ٨٢)

١- الجمعيات الخدمية

تهدف هذه الجمعيات إلى تقديم بعض الأنشطة التي تجعل الحياة أكثر يسرًا، حيث تعمل على تهيئة الظروف التي تساعد على تعظيم المشاركة الفعالة للفرد في خدمة المجتمع. وفى إطار هذا النوع من الجمعيات يتم تقديم خدمات أساسية للمواطنين في العديد من المجالات منها ما يلى:

- خدمات الرعاية الاجتماعية التي تقدم في شكل إعانات ومساعدات مادية وعينية لبعض الأسر الفقيرة من أجل إشباع احتياجاتهم الأساسية.

- الخدمات الصحية التي تقدم في الأحياء والمناطق ذات المستوى الاقتصادي والاجتماعي المنخفض، والتي تفتقر إلى الخدمات الطبية.
- الخدمات التعليمية التي تهدف إلى إنشاء مدارس وتقديم مساعدات تعليمية لمن يحتاجون إليها مثل برامج محو الأمية ، برامج لتنمية الثقافة التاريخية.
- خدمات الرعاية الفئوية التي تقدم للمرأة والأطفال وكبار السن والشباب وذوى الاحتياجات الخاصة والمدمنين والأحداث وغيرهم من الفئات التي تحتاج إلى رعاية.

٢- جمعيات التنمية

هي تلك الجمعيات التي تهتم بتطوير وتنمية المجتمع المحيط اجتماعيًا وثقافيًا واقتصاديًا، فتتمثل أنشطتها في القيام بمشاريع تنموية تقدم خدمات متنوعة لأفراد المجتمع المحيط تهدف بها تحسين نوعية حياتهم ودفع عجلة التنمية وليس مجرد توفير الخدمات الأساسية. وتخدم هذه الجمعيات عدة مجالات منها ما يلى:

- مجال التنمية المحلية الذى يهدف إلى تقديم خدمات اقتصادية واجتماعية للمجتمع المحيط والذى يمثله جمعيات تنمية المجتمع المحلى.
- مجال التدريب والتأهيل الذى يقوم بتدريب بعض الفئات واستغلال طاقاتهم لتشكيل قيمة مضافة للمجتمع مثل الجمعية العامة للتدريب المهني والأسر المنتجة التي تستهدف استثمار جهود الأسر عن طريق تحويل المنزل إلى وحدة إنتاجية تعينها على زيادة الدخل.
- مجال تنظيم الأسرة الذى يهتم بتنظيم برامج لرعاية الأمهات وتقديم الخدمات الوقائية والعلاجية للأسر.

٣- جمعيات دفاعية

تهتم الجمعيات الدفاعية أو الحقوقية بالقضايا المدنية والاقتصادية والاجتماعية، إذ أنها لا تقدم خدمات، وإنما تسعى لتحقيق منفعة عامة للمجتمع ، فهي تميل إلى إحداث تغيير على مستوى السياسات والممارسات الحكومية والمجتمع ، وتدافع هذه الجمعيات عن عدة قضايا منها:

- حماية حقوق الإنسان.
- الدفاع عن المرأة وحقوقها.
- حقوق ذوى الاحتياجات الخاصة.
- حماية البيئة الطبيعية أو الاجتماعية أو الثقافية أو غيرها.

ومن الجدير بالذكر أن الجمعيات الخدمية التي تقدم المساعدات الاجتماعية تمثل ٣٢٪ من إجمالي الجمعيات، فالسمة الخيرية هي الغالبة على العمل الأهلي في مصر، وإذا ما أضيفت لها الجمعيات التي تقدم خدمات رعاية صحية وتعليمية، والجمعيات ذات السمة الدينية فتصل النسبة إلى ٨٠٪ من إجمالي الجمعيات، أما جمعيات التنمية والتي تستهدف الفئات المُهمشة ومحاولة دمجهم في عملية التنمية، ومحاولة تحسين وضع الأسر الأكثر فقرًا، وحماية البيئة، والتوعية الحقوقية بحقوق الإنسان، أو الطفل، أو المرأة....فتمثلت في حوالى ٢٠٪ من إجمالي الجمعيات الأهلية. (قنديل، ٢٠١١-٢٠١٧، ١٨-١٩)

سادسا: ميادين وأنشطة الجمعيات الأهلية

عرفت مصر العمل التطوعي منذ وقت طويل بنحو مائتي عام، وتضم شبكة الجمعيات الأهلية في مصر أكثر من ٢٢٠٠٠ جمعية تمارس أنشطة متباينة في التعليم والثقافة والأعمال الخيرية والخدمية وغيرها من نواحي الحياة. (الصبيحي، ٢٠٠٨، ٢٠)

وتتعدد ميادين وأنشطة الجمعيات الأهلية المسموح بها في مصر لتشمل الأنشطة التالية: رعاية الطفولة والأمومة، رعاية الأسرة ، المساعدات الاجتماعية ، الخدمات الثقافية والعلمية ، تنمية المجتمعات المحلية ، رعاية الفئات الخاصة ، رعاية المسجونين ، رعاية الشيخوخة ، الدفاع الاجتماعي ، الصداقة بين الشعوب ، تنظيم الأسرة ، النشاط الأدبي ، حماية البيئة من التلوث ، حماية المستهلك ، وحقوق الإنسان. (أبو النصر ، ٢٠١٥ ، ٨٢).

وبصفة عامة تختلف هذه الأنشطة من مديرية لأخرى ، وفقًا لطبيعة المجتمع المحيط بالجمعية الأهلية و احتياجاته ، ومن أكثر ميادين الأنشطة شيوعًا بين الجمعيات الأهلية فى مصر ما يلى: (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٢٢ ، ٧٦-٨٥)

- **ميدان التأهيل المهني:** والذى يتضمن تدريب الأفراد على بعض الحرف مثل صناعة السجاد والتفصيل وأعمال الخراطة والنجارة والسمكرة وغيرها، من أجل مساعدتهم على إيجاد فرص عمل وتحسين دخولهم. وقد بلغ عدد المستفيدين من خدمات التأهيل المهني التي تؤديها الجمعيات الأهلية ٩٣٧٣٨ مستفيد في عام ٢٠٢١م.
- **ميدان الخدمات الثقافية:** والذى يتضمن عدة أنشطة مثل إنشاء مكتبات ثقافية وعلمية، فتح فصول محو أمية وتحفيظ قرآن وفصول تقوية، وإقامة حفلات مسرحية وموسيقية، وعقد محاضرات وندوات، وتنظيم لقاءات إعلامية وغيرها من الأنشطة الثقافية. وقد بلغ عدد المستفيدين من جملة هذه الأنشطة ٦٩٤٢٤١ مستفيد في عام ٢٠٢١م.
- **ميدان الخدمات الاجتماعية:** والذى يتضمن تقديم مساعدات اجتماعية مادية وعينية لأسر المسجونين، ورعاية الشيخوخة، وإقامة دور إيواء للمسنين، ودور رعاية للأيتام، وإنشاء حضانات

وغيرها من الأنشطة التي تخدم أفراد المجتمع. وقد بلغ عدد المستفيدين من جملة هذه الأنشطة ٩٨٨٠٧٤ مستفيد في عام ٢٠٢١م.

- **ميدان الخدمات الطبية:** والذى يتضمن تقديم عدة أنشطة مثل رعاية وتنظيم الأسرة، ورعاية الطفولة والأمومة، وإقامة مستشفيات وعيادات ومراكز طبية. وقد بلغ عدد المستفيدين من جملة هذه الأنشطة ٢٩٣٠٩٢١ مستفيد في عام ٢٠٢١م.
- **ميدان رعاية الفئات الخاصة:** والذى تتضمن تقديم كافة الخدمات الاجتماعية والثقافية والعلمية والرعاية الصحية لأصحاب لبعض الإعاقات مثل التوحد، المكفوفين، الصم والبكم، الإعاقات البصرية والحركية والسمعية والذهنية وغيرهم. وقد بلغ عدد المستفيدين من هذه الأنشطة ٧٦٤٨٦ مستفيد في عام ٢٠٢١م.

يتضح مما سبق أن الأنشطة المتعلقة بالمجال الطبي مثل رعاية الأمومة والطفولة، ورعاية وتنظيم الأسرة تأتى في المرتبة الأولى من حيث درجة الاستفادة، يليها الخدمات الاجتماعية، ثم الثقافية، ثم التأهيل المهني، وأخيرًا تأتى الأنشطة المتعلقة بالفئات الخاصة في المرتبة الأخيرة من حيث درجة الاستفادة. وهو ما يشير إلى أن الجمعيات الأهلية أكثر فاعلية في خدمة المجتمع في المجالات الطبية والاجتماعية والثقافية .

سابعا: مقومات وأسس الجمعيات الأهلية

توجد مجموعة من الأسس الاجتماعية والبشرية والمادية والقانونية التي تقوم عليها الجمعيات الأهلية يمكن إيجازها فيما يلى:

١- **الأسس الاجتماعية:** تقوم الجمعيات الأهلية على بعض الأسس الاجتماعية مثل: قبول الاختلاف والتنوع بين الذات والآخرين بغض النظر عن الخلاف في المواقف والآراء والمصالح، وحق الآخرين في أن يكونوا منظمات للمجتمع مدنى من حقها الدافع عن مصالح الأفراد المادية والمعنوية، والالتزام في إدارة الخلاف بين المنظمات وبعضها البعض وبينها وبين الدولة بالوسائل السليمة المبنية على قيم الاحترام والتسامح والتعاون والتنافس السلمى. (إسبيقه، ٢٠١٣ ، ٣٤)

٢- **الأسس البشرية:** تقوم الجمعيات الأهلية على أساس توافر مجموعة من العناصر البشرية التي يكون لديها الدافعية لبذل الجهود التطوعية سواء كانت مساهمة بالوقت أو الجهد البدني والذهني، وسواء كانت مساهمات فنية (استشارات) أو في صورة عمالة للمشاركة في تنفيذ مشروعات تنمية المجتمع، وتعد العناصر البشرية هي المتغير الذى يميز مؤسسة عن أخرى، فكلما ازدادت كفاءة العناصر البشرية وزادت جودة أدائها كلما زادت فرص تحقيق أهداف المؤسسة، فمهما تمتعت الجمعيات

بإمكانات مادية، تظل الإمكانات البشرية هي مصدر القوة والعامل الذى يميز الجمعيات الأهلية عن بعضها البعض.

٣- **الأسس المادية:** تعتمد الجمعيات الأهلية على نوعين من الأسس المادية هما: الموارد العينية التي تتمثل في مساهمات الأعضاء من أراضي أو مباني أو خامات أو معدات من أجل المشاركة في تنفيذ المشروعات التنموية. والموارد النقدية التي تتمثل في الأموال التي يتبرع بها الأعضاء طوعيًا أو يتم تجميعها منهم في صورة اشتراكات عضوية أو عائد المشروعات والأنشطة التنموية التي تنفذها الجمعيات الأهلية. (عبد الجليل، ٢٠١١، ٦٦-٦٧)

٤- **الأساس التشريعي:** يقصد به الصيغة القانونية التي تنظم العمل الأهلي، ومصر من الدول التي أجرت إصلاحات تشريعية في القوانين المنظمة لعمل الجمعيات الأهلية، ومنها ما يلى:

٤-١-**قانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة رقم (٣٢) لسنة ١٩٦٤م**، والذى نص على عدة أحكام تتعلق بتكوين الجمعيات الأهلية وإدارتها وحلها، يتركز أهمها فيما يلى: (قانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة، ١٩٦٤، ٢٥٥-٢٦١)

- **تكوين الجمعيات:** أن يشترط لتكوين الجمعية الأهلية ألا يقل عدد الأشخاص الطبيعيين الذين تتألف منهم عن عشرة، وأن لا تثبت الشخصية الاعتبارية للجمعية إلا بعد إشهار نظامها وفقًا لأحكام ذلك القانون، كما لا يجوز لأعضاء النقابات المهنية أو العمالية ولا لمن لهم الحق في عضويتها في إنشاء جمعية أو رابطة لممارسة نشاط تختص أو تقوم به تلك النقابات، بالإضافة إلى أنه من حق الجهة الإدارية رفض إشهار الجمعية إذا كانت البيئة في غير حاجة إلى خدماتها.
- **إدارة الجمعيات:** أن يكون لكل جمعية مجلس إدارة يبين نظامه اختصاص المجلس وطرق اختيار أعضائه وإنهاء عضويتهم، ويكون له حق الاطلاع على الوثائق والسجلات والميزانية، و الحق في وقف أو إلغاء أي قرار للجمعية، بالإضافة إلى حق وزير الشئون الاجتماعية في تعيين ممثلاً للوزارة في مجلس إدارة الجمعية.
- **حل الجمعيات:** نص القانون أن يجوز حل الجمعية بقرار مسبب بعد موافقة الاتحاد المختص في أربع حالات: الأولى: ثبوت عجز الميزانية، الثانية: التصرف في ميزانيتها في مجالات غير مطابقة لأغراضها، الثالثة: إذا مر عاميين متتاليين ولم تتمكن الجمعية من انعقادها، الرابعة: عند قيامها بمخالفة قانونية، الخامسة: مخالفة النظام العام المتبع أو الآداب العامة.

وقد صدرت اللائحة التنفيذية لقانون الجمعيات الأهلية رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤م بموجب القرار الجمهوري رقم ٩٣٢ لسنة ١٩٦٦م، وحددت في مادته الأولى ميادين عمل الجمعيات الأهلية وهى: رعاية الطفولة والأمومة، رعاية الأسرة، المساعدات الاجتماعية، رعاية المسنين، رعاية الفئات الخاصة،

والخدمات الثقافية والعلمية والدينية، وتنمية المجتمعات المحلية، كما وضحت طرق تأسيس الجمعيات الأهلية، وشروط موافقة الشئون الاجتماعية عليها. (قرار رئيس الجمهورية رقم٩٣٢ ، ١٩٦٦، ٣٠٩)

٤-٢-**قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية رقم ١٥٣ لسنة ١٩٩٩م**، والذى أشار في أحكامه إلى عدة مرتكزات للجمعيات الأهلية منها: (قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية رقم١٥٣، ١٩٩٩، ٨-١٨)

- منع الجمعيات من ممارسة أي نشاط سياسى أو ثقافي أو أي نشاط يهدد الأمن الوطني.
- إعفاء الجمعيات من رسوم التسجيل والقيد التي يقع عبء أدائها على الجمعية من أجل التشجيع على إنشاء الجمعيات الأهلية.
- إعفاء الجمعيات من الضرائب الجمركية والرسوم الأخرى المفروضة على ما تستورده من عدد وآلات وأجهزة وأدوات إنتاج وغيرها.
- إتاحة إقامة مشروعات خدمية وإنتاجية وحفلات ومعارض وأسواق خيرية لدعم مواردها المالية، مع الالتزام بأن تودع لدى أحد البنوك بالاسم الذى قيدت به.
- جعل القانون هو الجهة المختصة في الفصل في جميع ما ينشأ من منازعات بين الجهة الإدارية والجمعية.

٤-٣- **قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢م**، والذى وضع النظام الأساسي لتأسيس الجمعيات الأهلية، ونظم عملها، وحدد أغراضها وحقوقها والتزاماتها، (قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية رقم ٨٤، ٢٠٠٢، ٢٤-٣١) وكان من أهم إيجابياته تبسيط إجراءات إشهار الجمعيات الأهلية وإجراءات تسجيلها، وتنظيم عملية الرقابة وتوجيهها، وفتح باب النشاط أمام الجمعيات في جميع المجالات التي تؤدى إلى تنمية المجتمع، كما أجاز هذا القانون للجمعيات إضافة ميادين جديدة لعملها ما لم يكن قد تضمنها نظامها الأساسي. (حبيب، ٢٠٠٩، ١٠٦)

ورغم أن هذا القانون قد حرر العمل الأهلي من كثير من القيود التي تحد من ممارسة أنشطته، إلا أنه جاء حاملاً في مضمونه العديد من الإجراءات التي من شأنها أن تعزز من قدرة الجهة الإدارية على التدخل في تحديد الأنشطة المسموح بها للجمعيات الأهلية، فكان تأسيس الجمعية، على سبيل المثال مقيد بترخيص الجهة الإدارية للأعضاء بعد استيفاء الإجراءات المنصوص عليها في القانون ولائحته التنفيذية، وكذلك جعل هذا القانون النظام الأساسي الذى تضعه الوزارة إلزاميًا على الجمعيات الأهلية. (زكريا، ٢٠٢٢، ٦٨١-٦٨٢)

٤-٤-**قانون تنظيم العمل الأهلي رقم ١٤٩ لسنة ٢٠١٩م**، والذى أصبح فرصة حقيقية لمشاركة المجتمع المدني في عملية التنمية المستدامة، وذلك من خلال الشراكة الحقيقة بين مؤسسات المجتمع المدني وبين مؤسسات الدولة. ومن أبرز التعديلات التي جاء بها القانون الجديد ما منحه للجمعيات

الأهلية من مزايا في مادة(١٧) تمكنها من القيام بأنشطتها على النحو الأمثل، ومنها ما يلى: (قانون تنظيم العمل الأهلي رقم١٤٩، ٢٠١٩، ١٦)

- الإعفاء من رسوم التسجيل والقيد التي يقع عبء أدائها على الجمعية في جميع أنواع العقود التي تكون طرفًا فيها كعقود الملكية، والرهن، أو الحقوق العينية الأخرى، ورسوم التصديق على التوقيعات.
- الإعفاء من ضرائب ورسوم الدمغة المفروضة حاليًا والتي تفرض في المستقبل على جميع العقود والتوكيلات التي تقع عبئها على الجمعية.
- إعفاء العقارات المبنية المملوكة للجمعية من الضرائب العقارية، والضرائب الجمركية والرسوم الأخرى المفروضة على ما تستورده الجمعية من معدات وآلات وأجهزة، وكل ما تتلقاه من هدايا ومعونات من الخارج وبشرط أن تكون لازمة لنشاطها الأساسي.

المحور الثاني: ماهية التنمية البشرية المستدامة

لقد مر الفكر التنموي بتحولات كبيرة انتقلت فيه أفكار التنمية من المفهوم الكلاسيكي الذي ركز على النمو الاقتصادي إلى مفهوم التنمية البشرية المستدامة الذي ركز على الوجه الإنساني للتنمية وهموم الناس وحقوقهم وواجباتهم الاقتصادية والاجتماعية. فقد اقتصر الفكر التنموي التقليدي على معالجة المشكلات الاقتصادية التي انبثقت عن خصائص وواقع حياة الدول دون أن تتعامل مع الإنسان كمستهلك ومنتج. وجاء مفهوم التنمية بطرق شتى ليعكس التداخل بين الجوانب الاقتصادية والجوانب الاجتماعية في حياة الناس، وما توصل إليه الفكر الاقتصادي في نظرته إلى التنمية الشاملة كمحاولة للهروب من المفهوم التقليدي الضيق، وإدخال القيم غير الاقتصادية في التعريف والنماذج والسياسات التنموية. وجاء مفهوم التنمية البشرية المستدامة ليمثل انتقاله من التنمية الشاملة المحدودة المعالم والأهداف إلى تنمية بشرية ذات صفة توزيعية للمنافع ومؤكدة على حقوق الإنسان وخياراته. ومن ثم يأتي هذا المحور متناولاً الإطار المفاهيمي للتنمية البشرية المستدامة.

أولا: تطور مفهوم التنمية البشرية المستدامة

إن موضوع التنمية كان ولا يزال محل اهتمام العديد من المفكرين والعلماء، إذ تطور مفهوم التنمية خلال عقد الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين وبرزت مفاهيم أخرى للتنمية حددت أوصافها ومحدداتها وهى التنمية البشرية، والتنمية المستدامة، والتنمية البشرية المستدامة، وهو ما يتم توضيحه عبر السياق التالي:

١- مفهوم التنمية

قبل تداول استخدام مفهوم التنمية المستدامة في أواخر الثمانينات من القرن المنصرم، كان المفهوم السائد هو التنمية بمعناها التقليدي، والذى ظهر بعد الحرب العالمية الثانية وحصول مجتمعات العالم الثالث على استقلالها السياسي، وذلك حينما بدأت الدول الرأسمالية الكبرى تروج للفكر التنموي التقليدي الذى يؤكد على أن ما تعانى منه دول العالم الثالث من فقر وجهل إنما هو نتاج لتخلفها. ومن ثم طرح ذلك الفكر مفهوم التنمية كأداة تستطيع من خلالها دول العالم الثالث أن تتجاوز حالة التخلف وتلحق بالدول المتقدمة. (محمد، ٢٠١٧، ٥٠)

وقد برز مفهوم التنمية بداية في علم الاقتصاد، حيث استخدم للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين؛ بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده، بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسية والحاجات المتزايدة لأعضائه، عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، وحسن توزيع عائد ذلك الاستغلال. ولاحقًا تطور مفهوم التنمية ليرتبط بالعديد من الحقول المعرفية، فأصبح هناك تنمية سياسية، وثقافية واجتماعية وبشرية. (الغرباوي، ٢٠٢٠، ١٥-١٦)

وتشتق التنمية في اللغة العربية من الفعل (نمى)، يقال أنميت الشيء ونميته أي جعلته ناميًا بمعنى زاد أو كثر وبذلك فكلمة التنمية من الناحية اللغوية تعنى التطور والزيادة في مراحل متتالية. (مجمع اللغة العربية، ٢٠٠٤، ٩٥٦)

وتعد عملية التنمية عملية شاملة تشمل جميع أوجه الحياه في المجتمع كافة، ويشارك فيها الجميع، الدولة والمنظمات غير الحكومية، والتعاونيات، والمؤسسات غير الربحية، والأسواق. (Stiglitz, J., 2006, 26)

٢- مفهوم التنمية المستدامة

تبلورت اتجاهات ورؤى كثيرة حاولت أن تضع تعريفًا شاملاً وواضحًا للتنمية المستدامة، وتعد رئيسة وزراء النرويج غرو برونتلاند أول من استخدم مصطلح التنمية المستدامة بشكل رسمي في عام ١٩٨٧ في تقريرها الذى نشرته هيئة (براند تلاند) للتنمية المستدامة، والذى حمل عنوان " مستقبلنا المشترك" وعرفتها على أنها: تلك التنمية التي تلبى احتياجات الجيل الحاضر من دون التضحية أو الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها". (أبو زيد وآخرون، ٢٠١٣، ٤٩٦)

أدى نشر تقرير "مستقبلنا المشترك" إلى الاهتمام بضرورة إعطاء البيئة ومواردها الطبيعية الأهمية التي تستحقها وذلك من خلال التوازن في عناصر الحياة الطبيعية والاقتصادية ، وجاء مفهوم التنمية المستدامة بأنها التنمية التي تسعى إلى الاستخدام الأمثل وبشكل منصف للموارد بحيث تعيش الأجيال الحالية دون إلحاق الضرر بالأجيال المستقبلية، كما تهتم التنمية المستدامة بمعالجة مشكلة الفقر المتعلق بالسكان، لأن العيش في بيئة من الفقر والعوز والحرمان يؤدى إلى استنزاف الموارد وتلوث البيئة. وعليه فإن التنمية المستدامة جوهرها الإنسان. (السرحان، ٢٠١٩، ١٤٠)

وتعرف التنمية المستدامة بأنها التنمية التي تلبى احتياجات الجيل الحالي دون الإضرار بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة، فهي تنمية اقتصادية واجتماعية، وليست اقتصادية فقط، تجعل الإنسان غايتها، وتتعامل مع الأبعاد البشرية للتنمية باعتبارها العنصر المهيمن. (الغرباوي، ٢٠٢٠، ١٤)

وقد اقترن مفهوم التنمية بالاستدامة للتأكيد على ضرورة استمرارية الأنشطة التنموية التي تضمن حق الأجيال القادمة، فالاستدامة تعنى استمرارية ودوام الشيء، ويعود أصله إلى علم البيئة ؛ حيث استخدمت للتعبير عن تشكل وتطور النظم الديناميكية، التي تكون عرضة إلى تغيرات هيكلية تؤدى إلى حدوث تغير في خصائصها وعناصرها وعلاقات هذه العناصر ببعضها البعض، أما في المفهوم التنموي استخدم مصطلح الاستدامة للتعبير عن العلاقة بين علم الاقتصاد وعلم البيئة (الإيكولوجي) على اعتبار أن العلمين مشتقان من نفس الأصل الإغريقي، حيث يبدأ كل منهما بالجذر Eco والذى يعنى البيت أو المنزل باللغة العربية والمعنى العام لمصطلح Ecology هو دراسة مكونات البيئة. ومن هنا يظهر جليًا أن الربط بين المصطلحين يعطى صورة حول فكرتي البيت الذى قد يكون مدينة أو إقليم أو حتى الكرة الأرضية والاستدامة التي يقصد بها تحليل العلاقة بين مكونات المدينة أو الإقليم أو الكرة الأرضية. (عيسى وآخرون، ٢٠١٧، ٩)

٣- مفهوم التنمية البشرية

تكتسب دراسة التنمية البشرية أهمية كبيرة على الصعيد العالمي، وظهر ذلك جليًا منذ عقد التسعينيات من القرن العشرين عندما أصدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP تقريره الأول حول التنمية البشرية في العالم عام ١٩٩٠ م بناءً على توصية من عالم الاقتصاد الأمريكي أمارتيا سن Amartia Sun الحاصل على جائزة نوبل. وتم إيجاد مقاييس متنوعة بحسب جوانب الحياة البشرية توضح مدى تقدم المجتمعات في مجال التنمية البشرية ومنها التمكين وتوسيع القدرات البشرية لما لها من أهمية في إيجاد تنمية بشرية حقيقية. (زين الدين، ٢٠٢٢، ٥٨)

فقد أشار ذات التقرير إلى أن التنمية البشرية هي توسيع خيارات البشر، كحقهم في الصحة والتعليم ، ثم جاء تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٠م برؤية جديدة للتنمية البشرية؛ حيث عرف التنمية البشرية بأنها " توسيع لحريات البشر فيعيشوا حياة مديدة ملؤها الصحة والإبداع، ويسعوا إلى تحقيق الأهداف التي ينشدونها، ويشاركوا في رسم مسارات التنمية في إطار من الإنصاف والاستدامة على كوكب يعيش عليه الجميع، فالبشر أفرادًا وجماعات هم المحرك لعملية التنمية البشرية." (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٠، ٢)

ويمكن القول أن تعريف التنمية البشرية يرتكز على عدة مكونات رئيسة هي: (بيومي، عبدالله، ٢٠١٢، ٢٧٨)

- الرفاهية: أي توسيع خيارات البشر لتحقيق نموهم وارتقائهم.
- التمكين والقدرة على التعبير.
- العدالة والإنصاف وتعزيز الممارسات التي تؤكد على حرية الإنسان وليس قهره.

وبذلك لا يقف مفهوم التنمية عند مجرد توفير المتطلبات الأساسية للبشر من غذاء وتعليم ورعاية صحية، بل لا بد أن تتسع دائرة خيارات البشر لتشمل الحريات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، والتمتع باحترام الذات، وفرص الإبداع والإنتاج، وضمان حقوق الإنسان، وذلك لأن حرية الإنسان هي صلب الرفاهية الإنسانية.

والعلاقة بين المفهومين السابقين علاقة تكاملية؛ فإذا كانت التنمية المستدامة تهدف إلى الاستخدام الأمثل والمنصف للموارد المتاحة، حتى يحيا البشر حياة أفضل، فإنه لا سبيل لتحقيق هذه التنمية ما لم يتم الاهتمام بالعنصر البشرى وتنميته واكتشاف إمكاناته المختلفة لإعداد إنسان فاعل في المجتمع قادر على إحداث التوازنات البيئية والسكانية والطبيعية وغيرها. كما أن التنمية البشرية تستهدف النهوض بأوضاعهم الثقافية والاقتصادية والصحية وحسن توظيف طاقاتهم وقدراتهم لخدمة أنفسهم ومجتمعهم، وهو ما يسهم في الارتقاء بالفكر التنموي من المجال الاقتصادي الضيق الذى ساد خلال العقود الماضية إلى مجال أوسع يشمل مجال الحياة البشرية بكافة أبعادها الاقتصادية والثقافية والاجتماعية وغيرها.

٤- مفهوم التنمية البشرية المستدامة

جاء مفهوم التنمية البشرية المستدامة ليمثل الانتقال بمفهوم التنمية من التنمية المحدودة المعالم والأهداف إلى تنمية بشرية مستدامة ذات صفة توزيعية للمنافع ومؤكده على حقوق الإنسان وخياراته. فقد برز هذا المفهوم بوصفه مفهومًا مركبًا يجمع في طياته مضمون التنمية البشرية والتنمية المستدامة،

بمعنى أنه يستند إلى فكرة الإنصاف والعدالة في توزيع الفرص الإنمائية بين الأجيال الحالية والأجيال القادمة.

وتعرف التنمية البشرية المستدامة بأنها تمكين الناس من المشاركة الفاعلة في العملية التنموية والاستفادة من قدراتهم بأقصى طاقة ممكنة فضلاً عن عدم تحميل الأجيال القادمة أي ديون على مختلف أشكالها سواء مادية أو اقتصادية. (عاشور، ٢٠١٨، ٢٤٥)

وهناك من يرى أن التنمية البشرية المستدامة " تعد استراتيجية تنموية شاملة تسعى إلى تمكين الإنسان وبناء قدراته المعرفية وتوسيع خياراته في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والثقافية وغيرها، وذلك لجعل الإنسان مؤهلاً وقادرًا على استثمار طاقاته المعرفية والفكرية وبالشكل الذى يعززها ويعمل على رعايتها ويضمن المحافظة عليها".(على، ٢٠١٧، ٩١)

ورغم تعدد تعريفات التنمية البشرية المستدامة إلا أن جميعها يتضمن معنى أساسي ألا وهو إتاحة أفضل الفرص الممكنة لاستغلال الطاقات البشرية المتاحة من أجل تحقيق مستوى رفاهة أفضل للأفراد، فالبشر هم الهدف الأساسي للتنمية البشرية، وهم أيضًا الأداة الأساسية لتحقيق هذه التنمية، فالتنمية بهذا المعنى لا تعنى فقط زيادة الثروة أو الدخل للمجتمع والأفراد، وإنما النهوض بأوضاعهم الثقافية والاجتماعية والصحية والتعليمية وحسن توظيف طاقتهم وقدراتهم لخدمة مجتمعاتهم.

وعليه تعرف التنمية البشرية المستدامة إجرائيًا بأنها قدرة الجمعيات الأهلية على إتاحة أفضل الفرص الممكنة لتلبية احتياجات البشر في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والبيئية، بصورة مستدامة وبقدر من العدالة والإنصاف بين الأجيال الحالية والأجيال القادمة، بما يضمن تحقيق رفاهية الإنسان وتوظيف طاقاته وقدراته لتنمية المجتمع.

ثانيًا: أهداف التنمية البشرية المستدامة

تعبر التنمية البشرية المستدامة عن تغيير تدريجي في نوعية حياة الإنسان، مما جعلها محور التنمية وموضوعها الأساسي من خلال النمو الاقتصادي مع العدالة الاجتماعية التي تضمن توافر استدامة الموارد للأجيال القادمة.

وتسعى التنمية المستدامة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي أقرتها الأمم المتحدة خلال قمة التنمية المستدامة التي عقدت في عام ٢٠١٥ م في مقر الأمم المتحدة في نيويورك ، تتمثل في: القضاء على الفقر بجميع أشكاله بكل مكان، القضاء على الجوع وضمان الأمن الغذائي، ضمان التمتع برعاية اقتصادية جيدة، ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع ، تحقيق المساواة بين الجنسين، الإدارة

المستدامة والحصول على المياه والصرف الصحي، طاقة نظيفة وبأسعار معقولة، تعزيز النمو الاقتصادي المطرد، التصنيع الشامل والمستدام للجميع، وتشجيع الابتكار، الحد من التفاوتات داخل البلدان وفيما بينها، جعل المدن والمجتمعات آمنه ومرنة ومستدامة، ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة، العمل ضد تغيير المناخ العالمي، الحفاظ على الحياة البحرية، حماية النظم البيئة الأرضية، السلام والعدل وبناء مؤسسات فعالة، تعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية البشرية المستدامة. (لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ٢٠٢٠، ٦-٧)

وانطلاقًا من تلك الأهداف التنموية التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة، جاءت استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ التي أطلقت في عام ٢٠١٦م لتمثل الإطار الحاكم لخطط التنمية وبرامجها، حيث تستهدف تحسين جودة الحياة في الوقت الحاضر بما لا يخل بحقوق الأجيال القادمة في حياة أفضل، ومن ثم يرتكز مفهوم التنمية الذى تتبناه الاستراتيجية على تحقيق الأهداف التالية: (موقع رئاسة الجمهورية، http://www.presidency.eg)

- الارتقاء بجودة حياة المواطن المصري وتحسين مستوى معيشته بالحد من الفقر والجوع وإتاحة كافة الخدمات الصحية والتعليمية والثقافية وغيرها.
- تحقيق العدالة والاندماج الاجتماعي والمشاركة.
- بناء اقتصاد تنافسي ومتنوع.
- المعرفة والابتكار والبحث العلمي ركائز للتنمية.
- نظام بيئي متكامل ومستدام.
- حوكمة مؤسسات الدولة والمجتمع.
- ضمان السلام والأمن المصري.
- تعزيز الريادة المصرية.

وبالنظر لتلك الأهداف نجد أن أهداف التنمية المستدامة تضع في أولوياتها القضاء على الفقر والجوع وتوفير الرعاية الصحية و التعليم الجيد وتحقيق المساواة وتقليص التفاوت بين البشر، وتحسين الظروف المعيشية والفرص المتاحة لكل فرد، وجميعها محورها الأساسي الإنسان وتوسيع خياراته. ونظرًا لأنها تمثل الإطار العام والشامل لخطط التنمية في مصر، فإنه يمكن اشتقاق أهداف التنمية البشرية المستدامة منها، وتقسيمها كالآتي:

- هدف اجتماعي: يتعلق بالنهوض بأوضاع المواطنين الاجتماعية والثقافية والصحية والتعليمية وتفعيل مشاركتهم في المجتمع، وحسن توظيف طاقاتهم وقدراتهم لخدمة أنفسهم ومجتمعهم.
- هدف اقتصادي: يتعلق ببناء اقتصادي تنافسي ومتنوع الأنشطة والمجالات بما يعزز من مكانة الدولة على المستوى الإقليمي والدولي.
- هدف إيكولوجي: يتعلق بتعزيز قدرة الأنظمة البيئية على التكيف والقدرة على مواجهة المخاطر.

ثالثًا: ركائز التنمية البشرية المستدامة

تستند التنمية البشرية المستدامة على عدة ركائز أساسية الهدف منها عملية توسيع خيارات البشر، وهى: (جميل، ٢٠١٧، ٩-١٠ & برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ١٩٩٧، ٧-٨ & رشوان، ٢٠١٠، ٤٦٦)

١. **التمكين:** المقصود بالتمكين هو تطوير قابليات البشر بوصفهم أفرادًا في مجتمعاتهم، أي لا ينبغي للتنمية أن تتحقق من أجل البشر فحسب؛ بل ينبغي لهم أنفسهم أن يحققوها؛ فالناس الممكنون أقدر على المشاركة في القرارات والعمليات التي تصوغ حياتهم.
٢. **الإنصاف:** أي الإنصاف في بناء القدرات، وإتاحة الفرص المتكافئة للجميع، فلا تفرقة بين إنسان وآخر على أساس النوع الاجتماعي أو القومية أو الطبقة الاجتماعية، أو أي عوامل أخرى تحول دون الحصول على الفرص الاقتصادية والسياسية والثقافية.
٣. **الاستدامة:** أي تعنى توفير احتياجات الجيل الحاضر من دون المساومة على مقدرات الأجيال القادمة، ومنع تراكم أي أعباء اقتصادية أو اجتماعية تتحمل تبعاتها الأجيال المقبلة.
٤. **المشاركة الشعبية:** تمثل إحدى أهم الأدوات الفاعلة في تحقيق التنمية البشرية المستدامة، إذ تعنى أن يكون لدى البشر حق المشاركة في صنع القرارات؛ حتى يتمكنوا من المساهمة بفاعلية في العمليات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية التي تؤثر في حياتهم.
٥. **الحرية:** أي تقوم التنمية البشرية المستدامة على احترام حرية البشر ومكافحة الممارسات التي ترسخ القهر، وتتضمن الحريات: الحرية ضد التمييز، والتحرر من العوز، والتحرر من الظلم، والتحرر من الخوف، وحرية المشاركة والتعبير، وحرية الحصول على العمل.
٦. **الأمن:** أي تحرر البشر من أي ظواهر قد تهدد معيشتهم، مثل المرض أو القمع أو أي تقلبات ضارة مفاجئة تهدد حياتهم.

رابعًا: أبعاد التنمية البشرية المستدامة

للتنمية البشرية المستدامة عدة أبعاد مترابطة (الاقتصادي، الاجتماعي، البيئي، التقني)، ولكى تستديم التنمية لا بد من التوازن والتفاعل بين هذه الأبعاد حتى تتحقق رفاهية الإنسان، وفيما يلى عرض لهذه الأبعاد:

١. **البعد الاقتصادي:** يعكس البعد الاقتصادي للتنمية البشرية المستدامة مدى إمكانية إنتاج سلع وخدمات بشكل مستمر يحقق التوازن في جميع مراحل النشاط الاقتصادي ويمنع حدوث خلل في تلبية احتياجات الأجيال القادمة، ولذلك فالبعد الاقتصادي يتمحور حول عدة عناصر هي: النمو الاقتصادي المستديم بالاتجاه للتصنيع وتطوير المشروعات الإنتاجية في كافة القطاعات الاقتصادية لجعلها مشروعات مستدامة، كفاءة رأس المال، العدالة الاقتصادية في توزيع الموارد والدخل والمساواة في تلبية الاحتياجات الأساسية، والحد من استنزاف الموارد الطبيعية. (نوال ورابح، ٢٠٢٠، ٧١)

٢. **البعد الاجتماعي:** يرتكز البعد الاجتماعي على أن الإنسان هو جوهر التنمية وهدفها النهائي؛ إذ يتمثل في تحقيق العدالة والمساواة في توزيع مدخلات ومخرجات عملية التنمية بين أبناء الجيل الحالي من جهة، والجيل الحالي والأجيال القادمة من جهة أخرى، فالقضاء على الفقر سيؤدى إلى الاستقرار الاقتصادي ومنه إلى الاجتماعي الذى يؤدى إلى تحقيق الرفاهية المستدامة. ويرتبط تحقيق هذا البعد بعدة عناصر منها: ضبط النمو الديمغرافي أي السيطرة والتحكم في نمو السكان وتوزيعهم بصورة مخططة من أجل الوصول إلى التوازن بين النمو الديمغرافي والنمو الاقتصادي، المشاركة الجماعية الفعالة في عمليات التنمية واتخاذ القرارات، ضبط سلوك الأفراد واتجاهاتهم الأخلاقية نحو غيرهم من داخل وخارج وطنهم.(ناصر، ٢٠٢٢، ١٩٥٨– ١٩٥٩& 4, 2000 ,.Duraiappah,A)

٣. **البعد البيئي:** ويتمثل هذا البعد في حماية وصيانة الموارد الطبيعية والبيئية؛ إذ أن فقدان عنصر معين في البيئة يؤدى إلى اختلال التوازن البيئي، ويتضمن البعد البيئي للتنمية عدة عناصر منها: الإدارة المتوازنة للموارد الطبيعية، حماية الغلاف الجوي بالاعتماد على نظام مرتكز على طاقة أكثر نظافة واستدامة، حماية المناخ من الاحتباس الحرارى، إدارة المخلفات الخطرة والنفايات الصلبة والمياه المستخدمة، مكافحة التصحر والجفاف، حماية وإدارة المياه العذبة، الحفاظ على الموارد الطبيعية كحماية الغابات والتربة ومصائد الأسماك وغيرها من الموارد. (الغرباوي، ٢٠٢٠، ٩٣)

٤. **البعد التقني أو التكنولوجي:** تعتبر التكنولوجيا أحد ركائز التنمية المستدامة؛ حيث تعمل على تطوير عمل المؤسسات، وكذلك تقليل التأثير السلبى للأنشطة الصناعية من خلال انتقال المجتمع إلى عصر الصناعات والتقنيات النظيفة التي تستخدم أقل قدر ممكن من الطاقة والموارد، وتنتج الحد

الأدنى من الغازات والملوثات التي تؤدى إلى رفع درجة حرارة سطح الأرض وتضر بطبقة الأوزون. (الغرباوي، ٢٠٢٠، ٩٣)

٥. **البعد البشرى:** يتعلق هذا البعد ببناء وتطوير القدرات البشرية إلى أقصى درجة ممكنه من خلال التعليم والتدريب، وإشباع حاجات البشر الاجتماعية والاقتصادية من أجل الوصول بهم إلى أفضل مستوى من المعيشة، بالإضافة إلى توظيف قدراتهم في كافة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والمدنية.

المحور الثالث: دور الجمعيات الأهلية في تحقيق التنمية البشرية المستدامة

يتمثل دور الجمعيات الأهلية في تحقيق التنمية البشرية المستدامة من خلال البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وغيرها من الأبعاد التنموية الأخرى، وفيما يلى توضيح ذلك بشيء من التفصيل.

أولاً: الجمعيات الأهلية وتحقيق البعد الاقتصادي للتنمية البشرية المستدامة

نظرًا لأن البعد الاقتصادي يتعلق بتطوير الصناعات وزيادة الإنتاج بهدف القضاء على الفقر والعوز والبطالة، والجمعيات الأهلية تسهم في تحقيق هذا البعد من خلال قيامها بالآتي: (على، ٢٠٢٠، ٤٨)

- مكافحة ظاهرة الفقر سواء من خلال تقديم المساعدات المالية المباشرة أو عن طريق تقديم الخدمات للفقراء.
- تقديم إعانات مباشرة وغير مباشرة للفقراء مما يعمل على تخفيف الفجوة بين الطبقات، وتحويل جزء من أموال الفئات الأكثر ادخارًا إلى الفئات الأكثر استهلاكًا.
- الانخراط في العمل التطوعي يعد استثمار لوقت فراغ المتطوعين في تقديم أنشطة وخدمات تعود بالنفع على الاقتصاد.

وفى سبيل تحقيق ذلك تسهم الجمعيات الأهلية في تنفيذ بعض مشروعات توليد الدخل (التنمية الاقتصادية) منها:

١- مشروع الأسر المنتجة

مشروع الأسر المنتجة هو مشروع اجتماعي ذو صبغة اقتصادية بدأت فكرته عام ١٩٦٤م، هدف إلى استثمار جهود الأسر عن طريق تحويل المنزل إلى وحدة إنتاجية، تعينها على زيادة الدخل، بالإضافة إلى تنمية الإمكانيات والموارد البيئية المتاحة، واستثمارها وتحويلها إلى منتجات نهائية ذات قيمة اقتصادية مضافة. وينفذ هذا المشروع الجمعية العامة للتدريب المهني والأسر المنتجة وفروعها بالمحافظات، حيث تقدم خدماتها لعدة فئات هي: الأسر ذات الدخل المنخفض، الأسر المستحقة للمساعدات والمعاشات

الاجتماعية والحكومية، الأسر التي لديها وقت الفراغ الكافي للإنتاج، خريجو المؤسسات الاجتماعية ومراكز إعداد الأسر المنتجة والتكوين المهني والتأهيل الاجتماعي، أسر الفئات التي ترعاها الجمعيات. (شكر، ٢٠٠٥، ٥١-٥٦)

وقد قدم مشروع الأسر المنتجة العديد من الخدمات للأسر المنتجة والتي تخدم المشروعات الصغيرة المنفذة بها، ومن أهمها ما يلى: (زيد، ٢٠١٩، ٦٣٤-٦٣٥)

- الخدمات التدريبية: من خلال مراكز إعداد الأسر المنتجة.
- الخدمات العينية: لتوفير الآلات والمعدات والخامات ومستلزمات الإنتاج اللازمة للمشروعات.
- الخدمات النقدية: وتتمثل في التمويل أو القروض النقدية لإقامة وتنفيذ المشروعات.
- الخدمات التسويقية: من خلال المعارض الدائمة والمؤقتة ومنافذ التوزيع فضلاً عن المعارض الخارجية.
- الخدمات الفنية والتوجيهية: من خلال تزويد الأسر بالرسوم والتصميمات المبتكرة والمتطورة للمشروعات الصغيرة المنفذة.

وقد استفاد من مشروع الأسر المنتجة (١.٥٥٨.٨٠٤) أسرة موزعة بين المشروعات الإنتاجية، والبرامج التدريبية، والأنشطة التسويقية، ويشمل المشروع عدة مجالات منها: التفصيل والحياكة، والأشغال النسوية والتريكو، والمشغولات الفنية، تربية الدواجن وتسمين المواشي، منتجات الألبان، السجاد والكليم والنجارة والتطعيم بالصدف والأرابيسك والمعادن. وكما تم إنشاء العديد من مراكز إعداد الأسر المنتجة، التي يلتحق بها الفئات المستهدفة ويبلغ عددها (٣٤٧٤) مركز في جميع المحافظات، تقوم بأنشطة إنتاجية إلى جانب الخدمات التدريبية. (شكر، ٢٠٠٥، ٥٥-٥٦)

وخلال ٢٠٢٠م كشفت وزارة التضامن الاجتماعي المصرية في تقرير حصادها استفادة ٧٨٩٩ مواطن من مشروعات الأسر المنتجة في (٢٧) محافظة مصرية. وجاء معرض تراثنا للحرف اليدوية والتراثية، الذى ينظمه جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة، لتقديم الدعم لقطاعات الصناعات التراثية والحرف اليدوية كافة، والتوسع في الترويج لهذه الفنون المصرية العريقة، وإتاحة منتجاتها بأسعار تجارية من خلال المعرض لتشجيع انتشارها وزيادة إنتاجها المميز، حيث يشارك أكثر من ٦٠٠ صانع من مختلف محافظات الجمهورية في المعرض، بالإضافة إلى قطاع الجمعيات الأهلية. كما تم تدشين معرض ديارنا للأسر المنتجة ٢٠٢٠ ووصل حجم مبيعاته إلى ٨.٥ مليون جنيه خلال دورته الأخيرة، مقارنة ب ٤ مليون جنيه خلال فعاليات ٢٠١٩، ويقام على مساحة ٣ آلاف متر، وضم منتجات أكثر من ٥٤٠ عارضًا من مختلف جمهورية مصر العربية بمعروضات تضم الصناعات اليدوية من أشغال

النحاس والمنسوجات والخزف والسجاد والمفروشات وغيرها من المنتجات التراثية. (القصاص، ٢٠٢١، ١٦٣-١٦٤)

ومن ثم تسعى مشروعات الأسر المنتجة إلى تحقيق عدة أهداف تنموية من خلال مراعاة عدة أبعاد في ذلك هي: (زيد، ٢٠١٩، ٦٣٤)

- البعد الاقتصادي: والذى يرتكز على أساليب ومناهج ومعطيات اقتصادية ويعنى باكتشاف قدرات وطاقات وإمكانيات أفراد الأسرة المصرية وتنميتها، وتحويلها في المستقبل إلى وحدات إنتاجية تنموية مدرة للدخل.
- البعد الاجتماعي: والذى يركز على الأسرة المصرية باعتبارها وحدة بناء المجتمع، والخلية الأساسية فيه، والتي ينبغي أن تحاط بوسائل وأساليب الحماية والرعاية التي تحميها من المتغيرات الناشئة عن الأوضاع الاجتماعية التي تواجهها.

٢- الصندوق الاجتماعي للتنمية

أنشئ الصندوق الاجتماعي للتنمية بالقرار الجمهوري رقم ٤٠ لعام ١٩٩١م كما جاء في مادته الثانية كشبكة أمان اجتماعي اقتصادي تختص بمحاربة البطالة والتخفيف من حدة الفقر ورفع المعاناة عن محدودي الدخل بإعداد وتنفيذ مشروعات محددة لزيادة فرص العمل وتحسين المستوى المعيشي لهم، بالإضافة إلى دعم برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة. (قرار إنشاء الصندوق الاجتماعي للتنمية رقم٤٠، ١٩٩١، ١٥٧)

ووفقًا لقرار إنشاء الصندوق فإن الفئات المستهدفة من برامج الصندوق هي: الفئات الأكثر تأثرًا ببرنامج الإصلاح الاقتصادي، الطبقات الكادحة ومحدودي الدخل، العائدون من الخليج، المرأة، سكان المجتمعات الأقل نموًا، سكان المناطق المحرومة من الخدمات.

ويعتمد الصندوق في تنفيذ مشاريعه على جهات وسيطة كأجهزة الوزارات والمؤسسات والشركات المصرية من القطاع العام أو الخاص إلى جانب الجمعيات الأهلية التي يمكن أن تقوم بدور المستفيد من المشروع أو المنفذ له. وينفذ الصندوق عددًا من البرامج من خلال نوعين من المبادرات: (محرم وأخرون، ١٩٩٨، ٦٦-٦٧)

- أنشطة إنتاجية: حيث يقوم البرنامج بتمويل مشروعات الأنشطة الإنتاجية التي تقوم بها بعض المؤسسات الخاصة والجمعيات الأهلية أو بعض الهيئات الحكومية. ويأخذ الدعم شكلين أساسيين هما: الأول: الدعم من خلال الائتمان، أما الثاني: فيتمثل في الدعم التدريبي (التسويق- المحاسبة- الإدارة).

- أنشطة مرتبطة بالتنمية الاجتماعية، في مجالات الصحة، والتعليم.

ويعد ضعف تمويل الجمعيات الأهلية من أهم التحديات التي تواجها وتؤثر على دورها في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية البشرية المستدامة، حيث تقتصر المصادر المالية لمعظم الجمعيات الأهلية على ما تقدمه لها وزارة التضامن الاجتماعي من معونات أو تبرعات، وما يقدمه المواطنين من تبرعات، وجمعيها مصادر غير كافية لتمويل أنشطتها التنموية.

وفى سبيل ذلك أتاح قانون تنظيم العمل الأهلي رقم ١٤٩ لسنة ٢٠١٩ م في لائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزاري رقم ١٠٤ لسنة ٢٠٢١م في المادة (٧٦) قيام الجمعيات الأهلية بالعديد من الأنشطة التي تعزز مواردها المالية، ومنها على سبيل المثال ما يلى: (قرار مجلس الوزراء رقم ١٠٤ ، ٢٠٢١ ، ٤١-٤٢)

- إقامة المشروعات الإنتاجية والخدمية والحفلات، بالإضافة إلى المعارض والأسواق الخيرية والمباريات الرياضية في جميع الألعاب والأنشطة الرياضية.
- تأسيس أو المساهمة في تأسيس شركات وصناديق استثمار خيرية ترتبط بأنشطتها، بشرط موافقة الوزير المختص، على أن توزع الأرباح والعوائد الناتجة عن استثماراتها على الإنفاق على الأغراض الاجتماعية أو الخيرية من خلال مؤسسات المجتمع الأهلي.
- السماح للجمعيات الأهلية بإعادة استثمار عوائد أنشطتها أو فائض إيراداتها العادية في مجالات تمكنها من الحصول على مورد دائم مثل الودائع، السندات، وشهادات الاستثمار.

كما أجاز هذا القانون في لائحته التنفيذية في المادة (٤٢) حصول الجمعيات الأهلية على منح وهبات من أشخاص طبيعية أو اعتبارية مصرية أو أجنبية من خارج البلاد أو من أشخاص طبيعية أو اعتبارية أجنبية داخل البلاد. وهو ما قد يوسع مصادر التمويل إلا أنه قد يضعف استقلالها، كما أنه لا يتفق مع متطلبات نمو العمل الأهلي الذى لابد أن يستند إلى قدرات ذاتية وطنية. (قرار مجلس الوزراء رقم١٠٤، ٢٠٢١ ، ٢٣)

ثانيًا: الجمعيات الأهلية وتحقيق البعد الاجتماعي للتنمية البشرية المستدامة

تسهم الجمعيات الأهلية في تعزيز البعد الاجتماعي للتنمية البشرية المستدامة من خلال قيامها ببعض الأدوار منها:

- الإسراع بخطى التنمية بالمناطق الريفية والمدن الأقل نموًا.
- تقديم أفضل الخدمات التعليمية والصحية للمواطنين.
- تهيئة بيئة اجتماعية وثقافية تمكن المواطنين من تحقيق التنمية المستدامة.

- القضاء على الفقر المطلق في المجتمع المحلى.
- تمكين كافة فئات المجتمع من الحصول على التعليم.
- تمكين المرأة من المشاركة في التنمية واستحداث نظم وتدابير حماية اجتماعية لها. (إبراهيم ، ٢٠١٨، ٣٢٧-٣٢٨)
- إيجاد فرص متساوية في توفير فرص العمل.
- توسيع فرص مشاركة المواطنين في صنع القرارات التنموية التي تؤثر في حياتهم.
- حث الأفراد على القيام بدور أكثر إيجابية وفاعلية في المجتمع من أجل النهوض به. (غريب وحلمي، ٢٠١٨، ٧٨)

وتقوم الجمعيات الأهلية ببعض الأنشطة التي تلعب دورًا مؤثرًا في تنمية البعد الاجتماعي للتنمية البشرية المستدامة، منها ما يلى:

١- البرنامج القومي للتنمية الريفية

يعتبر البرنامج القومي للتنمية الريفية المعروف ب (برنامج شروق) الذى انطلقت خطاه في عام ١٩٩٤م من أهم النماذج التي تعبر عن الدور الرائد للقطاع الأهلي في التنمية المحلية، فهذا البرنامج بمثابة مشروع متكامل للتنمية المحلية أو الريفية يقوم على تكامل الأدوار بين الحكومة والقطاع الأهلي والقطاع الخاص. ويتم تنفيذه من خلال لجان شعبية حكومية تحت إشراف جهاز بناء وتنمية القرية. وقد صمم هذا البرنامج لينفذ على أربع مراحل في الفترة من ١٩٩٤م – ٢٠١٧م، فبدأ بمرحلة الإرساء (١٩٩٤-٢٠٠٢)، ثم الانطلاق (٢٠٠٢-٢٠٠٧)، ثم التوهج(٢٠٠٧-٢٠١٢)، وأخيرا الاستدامة (٢٠١٢-٢٠١٧). (كسبه، ١٩٩٧، ٤٠)

ومع بداية عام ٢٠٢١م تم الإعلان عن المشروع القومي لتنمية وتطوير القرى المصرية ضمن مبادرة حياة كريمة التي أطلقت في ٢٠١٩م لتحسين مستوى الحياة للفئات المجتمعية الأكثر احتياجًا على مستوى الدولة، وقد استهدف المشروع ما يلى: (الموقع الرسمي لوزارة التنمية المحلية، https://mld.gov.eg)

- **تحسين مستوى خدمات البيئة الأساسية:** وتشمل مياه الشرب، الصرف الصحي، الطرق، الاتصالات، المواصلات، الكهرباء، النظافة والبيئة، الإسكان، وغيرها.
- **تحسين مستوى الخدمات العامة:** وتشمل التعليم، الصحة، الشباب، المرأة، الطفل، ذوى الاحتياجات الخاصة، الثقافة، التدريب وإكساب المهارات وغيرها.
- **تحسين مستوى الدخول** : ويتضمن زيادة الإنتاج، وفرص العمل، وتنويع مصادر الدخل، والاستفادة من كل معطيات التنمية الاقتصادية زراعيًا وصناعيًا وتجاريًا وسياحيًا وخدميًا، واستخدام أساليب إنتاج

متقدمة فنيًا تتوافق مع البيئة، وتحفظ حق الأجيال القادمة في الرصيد المتوارث من الموارد الطبيعية والمادية.

- **تدعيم مؤسسات المشاركة الشعبية:** ويشمل تدريب وتأهيل المواطنين على المشاركة الشعبية، وإتاحة فرص أوسع لكافة فئاتهم في هذه المشاركة في كل مراحل تخطيط وتنفيذ وإدارة وتشغيل المشروعات والخدمات.

ويتم تحقيق هذه الأهداف عن طريق المشاركة الشعبية لمواطني القرى، والتي يمكن أن تختلف صورها وأشكالها في قرية عن أخرى، أو محافظة عن أخرى بحسب رؤية الناس أنفسهم واختيارهم أو بحسب نوع الجمعية والنشاط التي تقوم به.

ولذا تعتبر الجمعيات الأهلية أداة فاعلة في عملية تنمية الريف المصري، حيث تقوم ببعض المهام منها: إقامة ودعم المشروعات الزراعية الصغيرة، وتدريب الريفيات على بعض الحرف المتعلقة بالتصنيع البيئي، ودراسة الخصائص السكانية للأسر الريفية من حيث شكل الأسرة، البناء الأسرى، التركيب العمرى، نسبة الإعالة، نسبة الأمية، الحالة الاجتماعية، وتعديل بعض القيم الثقافية والتعليمية للأفراد وتعديلها نحو أهداف معينة. (محمود، ١٩٩٩، ٢٠٧-٢١٣)

٢- محو الأمية

تعد الجمعيات الأهلية أحد مؤسسات المجتمع المدني التي لها دور بارزًا في مكافحة الأمية من خلال قيامها ببعض الأدوار منها، منها: (الجورجي، ٢٠١٨، ٤٩٠- ٤٩٣)

- التوعية بقضية الأمية من خلال نشر الوعى بأهمية التعليم وجذب الأميين للالتحاق بفصول محو الأمية.
- حصر وتصنيف غير المتعلمين في البيئة الخارجية المحيطة بكل جمعية حتى يتسنى لها تقديم الخدمة اللازمة لهم مستندة إلى بيانات دقيقة.
- حصر المتسربين من التعليم ودراسة أسباب تسربهم وإيجاد أفكار لحل مشكلات تسربهم وعودتهم إلى الفصول التعليمية.
- فتح فصول محو أمية، وتجهيزها بالوسائل التعليمية اللازمة للعملية التعليمية، بالإضافة إلى تقديم لهم خدمات متكاملة لتوعيتهم وتثقيفهم وتدريبهم على المهارات الأساسية المدرة للدخل.

- إنشاء مكتبات للمتحررين من الأمية من خلال توفير كتيبات ومواد بسيطة لما بعد محو الأمية؛ من أجل تثبيت المهارات الكتابية والقرائية، ومحاولة الارتقاء بالمستوى الثقافي والتعليمي والوقاية من الارتداد إلى الأمية.

وتتعدد الجهود التي تقوم بها الجمعيات الأهلية للتصدي لمشكلة محو الأمية في مصر، ولعل أبرزها ما يلى:

- **مشروع القرية المتعلمة:** تنفذه الجمعيات الأهلية بالتعاون مع هيئة إنقاذ الطفولة وبتمويل من هيئة المعونة الأمريكية، ويهدف إلى تحسين مهارات القراءة والكتابة لدى تلاميذ مدارس التعليم المجتمعي وأمهاتهم داخل المجتمعات المستهدفة، من خلال تحسين بيئة التعلم داخل مدارس التعليم المجتمعي وفتح فصول لتعليم الكبار ومحو الأمية لإكسابهم مهارات القراءة والكتابة اللازمين لضمان استمرارية التعليم والتطوير الذاتي. (بسطا وآخرون، ٢٠٢٠، ٥٧)
- **جمعية حواء المستقبل:** نشأت كواحدة من الجمعيات الأهلية ذات الاهتمام بالعديد من القضايا الأسرية والبيئية، ولا سيما قضية الأمية، فمن خلال التعاون مع الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار، تم فتح سبع مراكز داخل منطقة المنيرة الغربية لمواجهة الأمية، منذ عام ١٩٩٥، اعتمادًا على فلسفة مؤداها أن الأمية قضية حضارية اجتماعية. وذلك من خلال نظام جديد للإشراف الاجتماعي، يقوم بعمل ندوات توعوية محفزة لمحو الأمية، بواسطة إشراف اجتماعي متميز داخل فصول محو الأمية. (السمالوطى ومحمد، ٢٠٠٢، ٢٣٠)
- **جمعية كاريتاس مصر:** التي أنشئت في مصر منذ ١٩٦٧ م كجمعية أهلية ذات نفع عام مشهرة بالشئون الاجتماعية، تعمل في مجالات متعددة تهدف تنمية الإنسان من جميع جوانبه دون تفرقة لدين أو لون أو جنس، تعمل على محو أمية الإناث الأكبر من ١٣ سنة في ست محافظات (المنيا- أسيوط- سوهاج- قنا- الأقصر- الإسكندرية) بواقع (١٥٠) فصل في كل محافظة، ومتوسط عدد الدارسين سنويًا ١٥٠٠٠ معظمهم من الأميين قليل منهم من المتسربين، وتقدم أنشطتها بدعم خارجي من الصندوق السويسري، كما تشارك هيئة محو الأمية في دفع رواتب الميسرات وتوفير بعض المستلزمات التعليمية البسيطة. بالإضافة إلى مشاركتها في إعداد منهج "تعلم – تحرر" بالتعاون مع لجنة مكافحة القومية. (الطاهر، ٢٠١٠، ٤٤٥-٤٤٦)

وتوجد عدة مشكلات قد تعوق الجمعيات الأهلية عن أداء دورها بفاعلية في تحقيق البعد الاجتماعي للتنمية البشرية المستدامة منها: ضعف توفير التمويل الكافي مما يؤثر على أدائها في مختلف المجالات، ضعف إتاحة الحرية الكافية للجمعيات بما يضمن تأدية أدوارها على نحو فعال وتدخل وزارة الشئون الاجتماعية في أنشطتها مما يشير إلى المركزية الكبيرة، ضعف وضوح أهداف ومجالات التنمية الاجتماعية المستدامة. (إبراهيم، ٢٠١٨، ٣٣٢)

وذلك بالإضافة إلى عدم توافر نظام دقيق للمعلومات وغياب الإحصاءات والبيانات الدقيقة عن واقع مشكلات المجتمع المختلفة مما يؤثر على قدرة الجمعيات على تحديد الاحتياجات التنموية لبعض المناطق خاصة الريفية منها والنائية، ضعف ثقافة التطوع وضعف قناعة بعض الأفراد بالعمل التطوعي، ضعف تكافؤ فرص الجمعيات في الحصول على التبرعات والهبات. (عطية، ٢٠١٧، ٢١)

ثالثًا: الجمعيات الأهلية وتحقيق البعد البيئي للتنمية البشرية المستدامة

تعتبر الجمعيات الأهلية شريك فعال في الحفاظ على البيئة وتحقيق التنمية البشرية المستدامة، وذلك من خلال قيامها بمجموعة من الأدوار منها ما يلى: توفير الموارد المادية والبشرية وتوجيهها نحو الأنشطة والبرامج الموجهة لخدمة البيئة.

- تغطية أوجه القصور الحكومي على المستوى المحلى أو الوطني في مجالات المعلومات والوعى البيئي، والتخلص من القمامة وزيادة المساحات الخضراء.
- مواجهة كثير من العادات والتقاليد السلبية الملوثة للبيئة والتأثير على صناعة السياسة لصالح حماية البيئة من التلوث بكافة أشكاله.
- التصدي لمشكلات البيئة في مصر والعمل على تنظيم ندوات ومؤتمرات حول البيئة وقضاياها.
- جذب الأفراد وتشجعيهم على المشاركة في حماية البيئة. (عبد الجواد، ٢٠٠٨، ٦٣٩٦-٦٣٩٧)
- القيام بحملات إعلامية لتعريف أفراد المجتمع بكيفية الحفاظ على البيئة من خلال ترشيد الاستهلاك وعدم إلقاء نفايات المصانع في مياه النيل.
- القيام بمشروعات ميدانية تهدف إلى الحفاظ على الموارد الطبيعية، مثل المشروعات الاسترشادية التي قام بها المكتب العربي للشباب والبيئة من أجل الحفاظ على مياه الشرب.
- المشاركة في صياغة السياسات، حيث اشتركت بعض الجمعيات في صياغة الخطة القومية للبيئة سنة ١٩٩٢م، بالإضافة إلى مساهمتها في صياغة قانون البيئة رقم ٤ لسنة ١٩٩٤م. (محمد، ٢٠٠٢، ٩٦)

ومن نماذج المشروعات التي تقوم بها الجمعيات الأهلية في المجال البيئي:

- **مشروعات الخدمة العامة:** والتي تهدف إلى خدمة بعض الأحياء من خلال إنجاز مجموعة من الأنشطة كالقيام بنظافة عامة داخل الحى والقيام بأعمال الدهانات للأسوار الداخلية للجمعية والأسوار والمداخل الرئيسة للحى وتشجير الأماكن المحيطة بالجمعية وتجميل أماكن النشاط الموجودة، وقد تم تفعيل تلك الأنشطة خاصة عقب ثورة يناير ٢٠١١م.
- **مشروع تنمية البيئة الحضرية المتخلفة:** والذى يعتمد على الاستفادة من طاقات ومهارات وخبرات أفراد المجتمع المحلى، واستثمارها في تغيير الأوضاع في البيئة الحضرية وتحسين الهيكل البنائي للمجتمع المتخلف وتغيير أنماطه وأوضاعه، ويقوم هذا المشروع على بث روح التعاون بين المواطنين والقضاء على مشكلاتهم المتعددة. (بدوى، ٢٠١٢، ٢٦٥٧-٢٦٥٨)
- **البرنامج الأهلي للحفاظ على مياه الشرب:** والذى ظهر في مايو ١٩٩٤ للتصدي لمشكلة الفاقد المرتفع في مياه الشرب، وهذا البرنامج هو نتيجة التعاون بين الحكومتين المصرية والأمريكية حيث يمثل الجانب المصري كل من جهاز شئون البيئة ومكتب مستشاري الإدارة والتحليل والتخطيط الاجتماعي.(محمد، ٢٠٠٢، ٩٤)

وتدور معظم أنشطة الجمعيات في البعد البيئي حول توعية المواطنين بالحفاظ على البيئة والمساهمة في نظافة الشوارع وتقديم خطط لعلاج مشكلة البيئة وزيارة أماكن التضرر البيئي، كما تواجهها عدة مشكلات منها ضعف المشاركة، عدم الجدية في العمل، نقص الوسائل الحديثة، قلة عدد المتطوعين، غياب الوعى البيئي. (أحمد، ٢٠٢١، ٤٢٣)

كما توجد بعض المشكلات البيئية التي تعوق الجمعيات الأهلية عن أداء دورها في عملية التنمية المستدامة منها: بقاء أنماط غير مستدامة للاستهلاك والإنتاج مما يعرض النظام البيئي للخطر، نقص الموارد المائية وندرتها، تدهور التربة والأراضي الزراعية، فقدان العديد من الأصناف النباتية والحيوانية، تدهور البيئة الساحلية، واستنزاف الثروة السمكية، تلوث الهواء والأشعة النووية، واضطراب نظام الأمطار التي قد تحدث فيضانات، بالإضافة إلى ثقب الأوزون الذى يؤدى إلى تفشى الأمراض بسبب الأشعة فوق البنفسجية. (غريب وحلمي، ٢٠١٨، ١٠٣-١٠٤)

رابعًا: الجمعيات الأهلية ودورها في تحقيق البعد التقني للتنمية البشرية المستدامة

توفر التكنولوجيا النفاذ إلى طائفة واسعة من المنتجات والخدمات الرقمية الجديدة التي تعزز الاقتصادات والابتكارات والمجتمعات، حيث يعتبر الهدف الرئيس من استخدام التكنولوجيا هو تسخيرها بالعلم والابتكار لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، من خلال ما تقوم به من أدوار منها ما يلى: (عشري، ٢٠٢٢، ٤٠-٤٢)

- تعمل التكنولوجيا على زيادة قدرة الوصول إلى جمع معلومات السوق وخفض تكاليف المعاملات على صغار المزارعين والتجار.
- قدرة وصول مقدمي الرعاية الصحية إلى المناطق النائية والدعم التخصصي والتشخيص عن بعد والمتابعة وتبادل المعلومات حول الأمراض وكيفية علاجها.
- تسريع وتيرة الاقتصاد بإدخال صناعات جديدة تعتمد على التكنولوجيا.
- تسهيل إقامة شراكات عالمية في قطاعات متعددة من أجل التنمية.

ويمكن للجمعيات الأهلية أن تساهم في تحقيق البعد التكنولوجي للتنمية المستدامة من خلال اعتمادها على التكنولوجيا في العديد من الأنشطة منها:

- استخدام الخدمات الإلكترونية محل المنتجات المادية التي تتراكم فيما بعد على شكل نفايات يصعب التخلص منها بشكل سريع وفعال.
- إنجاز الأعضاء للمهام والتواصل مع الإدارة من خلال شبكة الإنترنت.
- استخدام التكنولوجيا في زيادة الوعى حول القضايا الاجتماعية المختلفة من خلال مواقع إلكترونية تخاطب كافة الشرائح. (هاشم، ٢٠١٩، ١٩)
- استخدام التكنولوجيا في إبراز قيمة وأهمية الجمعيات الأهلية من خلال الترويج عليها على شبكة الإنترنت وتوضيح أهدافها وبرامجها.
- استخدام التكنولوجيا في النواحي الإدارية والتنظيمية والتنسيقية بما يسهم في تنمية عمل الجمعية واتخاذ القرارات المناسبة.
- متابعة تنفيذ وتطوير البرامج اليومية التي تقدم للمستفيدين من الجمعيات.

ورغم أهمية التكنولوجيا في تحقيق التنمية المستدامة، إلا أن الجمعيات الأهلية ما زالت تواجه عدة مشكلات تعوق دورها، منها ضعف البنية التكنولوجية لكثير من الجمعيات، وضعف مهارات أعضائها في استخدام التكنولوجيا، تعطيل العمل بالبعض منها بسبب حدوث مشكلات فنية بشبكة الإنترنت، ضعف وعى بعض العملاء بالخدمات التكنولوجية وكيفية التعامل معها، بالإضافة إلى ضعف إدخال التكنولوجيا

في المشروعات الصناعية التي تقدمها، أو في المشروعات البيئية مثل إعادة تدوير النفايات.(بريك، ٢٠٢٢، ٢٧٦)

خامسًا: الجمعيات الأهلية ودورها في تحقيق البعد البشرى للتنمية البشرية المستدامة

للجمعيات الأهلية دور في بناء القدرات البشرية والاستفادة منها بما يحقق النفع للمجتمع وقطاعاته المختلفة، وهو ما لا يتم دون الاهتمام بالتعليم والتدريب.

١- مجال التعليم

تؤمن الجمعيات الأهلية بأهمية المجال التعليمي وتطوير قدرات البشر باعتبارهم هدف التنمية ومحورها الأول، لذا تقوم بالكثير من الأدوار التربوية من أجل النهوض بالعملية التعليمية والتربوية بالمدارس منها ما يلى: (عامر والمصري، ٢٠١٥، ٥٦-٥٧)

- **دعم الوظيفة التعليمية للمدرسة:** وذلك من خلال التبرع بالأراضي اللازمة لإقامة المدارس، إنشاء مدارس المجتمع وتزويدها بالأجهزة والمعدات، إنشاء فصول لمحو الأمية، إصلاح أثاث المكتبات المدرسية وصيانة أجهزتها، وتشجير البيئة المدرسية.
- **دعم الوظيفة التربوية للمدرسة:** وذلك من خلال مساعدة مشروع الأسر المنتجة في تدريب التلاميذ على بعض الحرف، عمل مسابقات للكشف عن الموهوبين والمتفوقين، إقامة معسكرات واحتفالات بهدف التعرف على مواهب التلاميذ ورعايتها.
- **دعم الصلة بين المدرسة والأسرة:** وذلك من خلال زيادة وعى الآباء وتعريفهم بالجمعيات الأهلية الموجودة في المجتمع المحلى، إتاحة فرصة لإقامة مشروعات صغيره لأولياء الأمور حتى يتمكنوا من تحسين دخولهم.

ومن نماذج جهود الجمعيات الأهلية في المجال التعليمي ما يلى: (جوهر وجمعه، ٢٠١٠، ٣٩٧-٤٠٥)

- **تجربة جمعية حواء المستقبل:** التي ساهمت في رفع كفاءة بعض المدارس الابتدائية الحكومية، وتحسين البيئة المدرسية، ورفع كفاءة الهيئة التدريسية، وتحسين الأنشطة التربوية، ومساعدة التلاميذ غير القادرين.
- **تجربة جمعية مصر المحروسة بلدي لإصلاح التعليم المصري:** جمعية أهلية تنموية أشهرت عام ٢٠٠٠م لتشارك في جهود الإصلاح ببرامج تنموية وتعليمية وتربوية للطفولة والشباب والمرأة لتمكينهم من استثمار قدراتهم. وقد أخذت على عاتقها مهمة الارتقاء بمستوى الخدمات التعليمية، وكذلك إعداد

الأسر لكيفية التعامل مع أبنائها في المراحل التعليمية المختلفة، وقامت بالعديد من المشروعات التي تستهدف دعم وتطوير جودة التعليم.

- **تجربة الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية:** هي جمعية علمية ثقافية أنشئت عام ١٩٩١م بهدف الارتقاء بأمور التعليم ودعم العملية التربوية داخل المدارس من خلال عقد المؤتمرات والندوات التي تهتم بالقضايا التعليمية، ومحاربة التسرب المدرسي بتذليل العقبات التي تواجه المتسربين من أجل إعادتهم للتعليم، وفتح فصول لمحو الأمية وتعليم الكبار.

وتواجه الجمعيات بعض المشكلات التي قد تعوقها عن أداء دورها في المجال التعليمي منها: ضعف التعاون والتنسيق بين الجمعيات الأهلية مع بعضها البعض في تقديم الخدمات التعليمية، غياب التشريعات الإدارية والقانونية التي تنظم عمل الجمعيات الأهلية العاملة في مجال التعليم، تدخل الجهات المانحة في نوعية وحجم المشروعات التعليمية المقدمة من الجمعيات، وضعف وعى المسئولين بالتربية والتعليم بالدور التربوي للجمعيات الأهلية في مجال التعليم. (الدهشان وعبد السلام، ٢٠١٨، ٣٤-٣٦)

٢- التدريب والتأهيل المهني

يعد التدريب المهني عاملاً هامًا لبناء القدرات والمهارات الفردية وتنمية المجتمع اقتصاديًا واجتماعيًا نظرًا لما يوفره من فرص عمل للشباب حاملي المؤهلات المتوسطة والمتسربين من التعليم مما يساهم في زيادة معدلات التنمية وخفض مستوى البطالة وتوفير حياة كريمة للمواطنين. وتساهم الجمعيات الأهلية في التدريب المهني بهدف تطوير المجتمع وتحقيق التنمية البشرية المستدامة.

ومن جهود الجمعيات الأهلية في هذا المجال على سبيل المثال لا الحصر ما يلى:

- **الجمعية المصرية لمساعدة صغار الصناع والحرفيين:** تعد من أولى الجمعيات الأهلية علي مستوي الجمهورية والتي تعمل في مجال تنمية المشروعات متناهية الصغر تأسست عام ١٩٨٨م ومشهرة برقـم ٩١١ لسنـة ١٩٨٨ م الجيـزة من وزارة التضامن الاجتماعي و حصلت على ترخيص مزاولة نشاط التمويل متناهي الصغر من الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ١٠١٨ لسنة ٢٠١٥ وفقا لأحكام القانون ١٤١ لسنة ٢٠١٤ بغرض تمويل أصحاب المشروعات متناهية الصغر وكذلك المرأة المعيلة قروض قصيرة الأجل. (الجمعية المصرية لمساعدة صغار الصناع والحرفيين، https://esed-eg.net)
- **جمعيات سيدات الأعمال:** التي تهدف إلى تنمية سيدات الأعمال في مختلف الحرف المهنية مثل الحياكة والتريكو والمفارش والصناعات الغذائية. كما تستهدف زيادة مشاركة المرأة في عملية التنمية وتعزيز قدراتها النفسية والمادية لزيادة اعتمادها على نفسها. (الريس، ٢٠٠١، ٢٩٤)

وتواجه الجمعيات الأهلية في مصر مجموعة من العقبات التي تحد من قدرتها على تقديم البرامج التدريبية الناجحة منها: صعوبة توفير الأموال اللازمة لتقديم البرامج التدريبية بكفاءة وفاعلية، نقص الوعى بأهمية إعداد وتخطيط البرامج التدريبية المهنية والحرفية، ضعف القدرة على وضع برامج تدريبية تتفق مع أهداف التنمية البشرية المستدامة، غياب وجود وحدة إدارة بالجمعيات توكل إليها مسئولية إدارة تنفيذ البرامج التدريبية، كما يقتصر التدريب في كثير من الجمعيات على التدريب الحرفي فقط وليس التدريب على الموضوعات التي تساعد الجمعيات على تحقيق أهدافها بنجاح مثل تدريب الحاسب الآلي، ونظم المعلومات، مهارات الاتصال الفعال، إدارة المشروعات. (أبو الغيط، ٢٠٢٢، ٣٣٥)

وفى سبيل التنسيق بين الجهود المختلفة للجمعيات الأهلية في مصر، انطلق التحالف الوطني للعمل الأهلي التنموي في ١٣ مارس ٢٠٢٢م ليكون بمثابة مظلة واحدة تجمع جميع منظمات العمل الأهلي، ويضم التحالف الاتحاد العام للجمعيات الذى يمثل كيان قانوني منتخب من كل الاتحادات الإقليمية والنوعية على مستوى الجمهورية، بالإضافة إلى ضم أعضاء جدد في كافة المجالات والتخصصات من أجل توحيد الجهود لتعظيم أثر العمل المجتمعي في مصر. ومن خلال هذا التحالف تم القيام بعدة مبادرات تهدف إلى تقديم الدعم للفئات الأكثر احتياجًا في مختلف مجالات التنمية الصحية والخدمية والتعليمية وغيرها. (حجاج، ٢٠٢٣)

ورغم كافة الجهود المبذولة من قبل الجمعيات الأهلية، إلا أنه توجد ثمة مشكلات تواجه عملها وتوثر على قدرتها في تحقيق التنمية البشرية المستدامة، منها ما يلى:

- **مشكلات إدارية:** كتضارب المهام والاختصاصات ببعض الجمعيات، ضعف الاستقرار الإداري ببعض الجمعيات، ضعف وسائل التواصل الداخلي بين أعضاء الجمعيات، ضعف تركيز أهداف بعض الجمعيات على حاجات المستفيدين، وضع إجراءات معقدة لا تساهم في تحسين عملية تقديم الخدمات، عدم التحديد الدقيق لمهام واختصاصات العاملين والمسئولين بالجمعية، بالإضافة إلى المركزية وضعف مبدأ التفويض.
- **مشكلات تنظيمية:** مثل تدخل الاعتبارات الشخصية في بناء وتشكيل الهيكل التنظيمي، وجود صراعات داخل بعض الجمعيات مما ينعكس بشكل سلبى على أدائها، ترسيخ القيم السلبية مثل المحاباة والاستغلال والنفاق، عدم توفير بيئة ومناخ تنظيمي صالح للعمل، ضعف الاهتمام بتحقيق الرضا الوظيفي للعاملين، بالإضافة إلى ضعف ثقافة التشبيك بين أنشطة الجمعيات وبعضها البعض لتفادى تكرارها والتضارب بينها، وضعف وجود فروع لبعض الجمعيات في المناطق الريفية أو النائية. (السيد، ٢٠٢١، ١٢٧)

- **مشكلات مادية:** تكمن في أن غالبية الجمعيات الأهلية تفتقر إلى المتطوعين المؤهلين مما يجعلها غير قادرة على تنمية مواردها أو الاستفادة من فرص التمويل المحلى أو الدولي، بالإضافة إلى ضعف توافر الموارد المالية الكافية فعلى الرغم من أنها تدبر مواردها ذاتيًا إلا أنها تعتمد على الدعم المادي الذى تقدمه الدولة في شكل إعانات متنوعة (دورية واستثنائية)، أما التمويل الذاتي فيتم من خلال اشتراكات الأعضاء والتبرعات وهو محدود للغاية وغير منتظم، كما لا تتكافئ فرص الحصول عليه.(خطاب، ٢٠٢٠، ٣٨٠-٣٨١)
- **مشكلات بشرية:** تتعلق بالعناصر البشرية المتطوعة للعمل الأهلي ومنها تناقص عدد الأعضاء في كثير من الجمعيات خاصة مع تزايد الانشغال في الأمور الحياتية الخاصة، ازدواجية وتعددية العضوية في عدد من الجمعيات مما يؤدى إلى تشتت الجهود وتقليل فاعليتها على المدى الطويل، وضعف وجود معايير واضحة لضمان المتطوعين وبقائهم في العمل الأهلي لتنفيذ المشروعات التنموية.
- **مشكلات اجتماعية:** ضعف توافر نظام دقيق للمعلومات والبيانات عن واقع الجمعيات الأهلية ومشروعاتها وعدد العاملين والمتطوعين بها، ضعف ثقافة العمل التطوعي لدى بعض المواطنين، ضعف التقدير والحوافز المادية والمعنوية الممنوحة للنشاطين في الجمعيات الأهلية، ضعف توفير التغطية الإعلامية المناسبة والقادرة على إبراز جهود الجمعيات الأهلية. (عامر والمصري، ٢٠١٥، ٧٣-٧٧)
- **مشكلات مرتبطة بالتخطيط:** فمعظم الجمعيات الأهلية تفتقر إلى الرؤية والتخطيط الاستراتيجي طويل المدى، وتخطط برامجها كردود أفعال للمشكلات التي تقابلها مما يجعل عملها يتخذ شكل حملات مؤقته وغير مكتملة. ومن ثم فهي تعتمد على خطط قصيرة المدى لا تحدث تغييرًا بنيويًا في المجتمع، كما أن ليس لديها رؤية مستقبلية واضحة ومحددة تسير وفقها. (أبو النصر، ٢٠٠٤ ، ٦٨)
- **مشكلات مرتبطة بالبناء المؤسسي للجمعية وإمكاناته:** فبعض الجمعيات تفتقر إلى المقرات الجيدة الملائمة للقيام بالأنشطة المطلوبة، ضعف الإمكانات المادية من أجهزة ومعدات وأثاث، ضعف توسع بعض الجمعيات بإنشاء فروع لها في المناطق الريفية أو النائية، ضعف الربط بين أنشطة بعض الجمعيات والبيئة المحلية التي توجد بها، وحصر دور بعض الجمعيات

بعد عرض نماذج الجهود التي تقوم بها الجمعيات الأهلية في تحقيق التنمية البشرية المستدامة، وأهم المشكلات التي تحول دون قيامها بدورها كما ينبغي أن يكون، يأتي المحور التالي لبيان أهم السيناريوهات المستقبلية التي يمكن من خلالها تطوير دور الجمعيات الأهلية في تحقيق التنمية البشرية المستدامة.

المحور الرابع: سيناريوهات مقترحة لتطوير دور الجمعيات الأهلية في تحقيق التنمية البشرية المستدامة

بناءً على ما تقدم يأتي هذا المحور لتقديم ثلاثة سيناريوهات مقترحة لتطوير دور الجمعيات الأهلية في تحقيق التنمية البشرية المستدامة، ويتم ذلك وفقًا للخطوات التالية:

الخطوة الأولى: وصف الوضع الراهن للجمعيات الأهلية.

تتضمن هذه الخطوة وصف الوضع الراهن من خلال تحديد نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات المرتبطة بدور الجمعيات الأهلية في التنمية البشرية المستدامة، والتي تتضح فيما يلى:

١- أهم جوانب القوة التي تتميز بها الجمعيات الأهلية وتدعم دورها في تحقيق التنمية البشرية المستدامة تتمثل فيما يلى:

- تشجيع روح التكافل الاجتماعي من خلال تركيز الجمعيات على مساعدة الفئات الأكثر احتياجًا لتحسين ظروفهم المعيشية.
- انتشار الجمعيات الأهلية في جميع أنحاء المجتمع المصري مما يسهم في إعطاء صورة شاملة لمشكلات المجتمع.
- تعدد وتنوع مجالات الأنشطة التي تقدمها الجمعيات الأهلية ، مما يدعم قدرتها على تحقيق أهداف التنمية البشرية المستدامة.
- اقتراب الجمعيات الأهلية من المواطنين، وشعورها بالمشكلات المجتمعية والبيئية والاقتصادية التي تواجههم في المجتمع.
- نجاح بعض الجمعيات في تقديم مشروعات تنموية يمكن من خلالها أن تسهم في تحقيق التنمية البشرية المستدامة.
- قيام الجمعيات الأهلية بتنظيم ندوات للتثقيف ورفع الوعى لمواجهة مشكلات المجتمع المختلفة.

٢- أهم جوانب الضعف التي تعانى منها الجمعيات الأهلية وتضعف دورها في تحقيق التنمية البشرية المستدامة تتمثل فيما يلى:

- الضعف الكبير في الموارد المتاحة في مقابل طموح الخدمات.
- الازدواجية والتكرار في خدمات الجمعيات بصورة تقليدية، مما يقلل من تحقيق أقصى استفادة منها، ويؤثر على تكوين نوعيات جديدة من الخدمات التي يحتاجها المجتمع.
- الافتقار إلى التخطيط الاستراتيجي طويل المدى في جميع الأنشطة والمشروعات التي تقدمها.

- ضعف وجود استراتيجيات عمل واضحة لدى الجمعيات لتحقيق التنمية البشرية المستدامة في أبعادها المختلفة.
- اضطرار الكثير من الجمعيات إلى توظيف خبرات فنية أو إدارية أو مالية لتيسير أعمالها بحجة أن التطوع لا يوفر الكفاءات المطلوبة لمثل هذه الأعمال.
- اعتماد الجمعيات الأهلية على التبرعات واشتراكات الأفراد؛ مما يجعل مواردها غير مستقرة.
- التوجه نحو مصادر التمويل الخارجي بدلاً من الاعتماد على الجهود الذاتية الوطنية مما يؤثر سلبًا على استقلالية الجمعيات وقدرتها على تنفيذ مشروعاتها التنموية دون تدخل خارجي.
- ضعف وجود قاعدة بيانات ومعلومات متكاملة عن الأنشطة والمشروعات التي تقدمها جميع الجمعيات الأهلية.

٣- أهم الفرص المتاحة أمام الجمعيات الأهلية للقيام بدورها في تحقيق التنمية البشرية المستدامة تتمثل فيما يلى:

- إيمان الحكومة المصرية بأهمية العمل الأهلي وقيامها باستراتيجية إصلاح متكاملة لمنظمات المجتمع المدني لإعادة بناء جسور الثقة بينها وبين الدولة من جهة وبينها وبين المواطن من جهة أخرى.
- إطلاق الحكومة المصرية ميثاق التحالف الوطني للعمل الأهلي التنموي في ١٣ مارس ٢٠٢٢م ليكون بمثابة مظلة واحدة تعمل على توحيد جميع جهود منظمات العمل الأهلي.
- إنشاء صندوق دعم مشروعات الجمعيات والمؤسسات الأهلية ليتولى توفير الدعم المالي لاستمرارية الأنشطة التنموية التي تقوم بها الجمعيات والمؤسسات الأهلية ويكون بمثابة جهة مانحة وطنية تدعم التنمية المستدامة.
- تزايد وتنامى أعداد الجمعيات الأهلية خاصة مع تيسير إجراءات إنشائها.
- اهتمام القيادة السياسية برفع الوعى المجتمعي بأهمية العمل الأهلي والتطوعي.

٤- أهم التهديدات التي تواجه الجمعيات الأهلية وتعوقها عن دورها في تحقيق التنمية البشرية المستدامة.

- ارتفاع معدلات التضخم، والارتفاع المفرط في مستوى الأسعار، مما يؤثر بشكل كبير على قدرة الفقراء وأصحاب الدخول المنخفضة على سد احتياجاتهم من جهة، وعلى قدرة الجمعيات على تنفيذ مشروعات تنموية جديدة من جهة أخرى.
- ضعف حرية الجمعيات في إجراء التعاقدات واختيار المشروعات والحصول على الموارد المالية كالزكاة والوقف والتبرعات والمنح بشكل مباشر.

- ضعف قنوات الاتصال بين منظمات المجتمع المدني وبعضها البعض ، وبينها وبين القطاع الحكومي والقطاع الخاص باعتبار القطاعات الثلاثة شركاء في التنمية.
- وجود عدد من الجمعيات لم توفق أوضاعها طبقًا لقانون العمل الأهلي رقم ٤٩ لعام ٢٠١٩م ، ومن ثم فهي مهددة بالحل إن لم يوضع لها إطار قانوني يمكنها من ممارسة عملها دون تهديد بالحل.
- إعطاء القانون السلطة الإدارية مجالاً متسعًا من الحقوق تصل إلى حد حل الجمعية دون إبداء أسباب واضحة ، بالإضافة إلى الرقابة المتعددة والتداخلات في كافة الإداريات الخاصة بالجمعيات الأهلية ، وخاصة عند تلقى التمويل.
- عزوف بعض المواطنين عن العمل الأهلي بسبب ضعف قناعاتهم به أو وجود تراكمات سلبية في أذهانهم عن ما قامت به بعض الجمعيات خلال ٢٠١١م من تجاوزات وأعمال غير قانونية.
- نظرة المجتمع للجمعيات الأهلية على أساس أنها مؤسسات خيرية أكثر من كونها مؤسسات تنموية.

الخطوة الثانية: تحديد الاتجاهات العامة أو إرهاصات التغيير المرتبطة بدور الجمعيات الأهلية في تحقيق التنمية البشرية المستدامة.

تعبر الاتجاهات العامة عن إرهاصات التطوير والتغيير التي قد يكون لها أثرًا محدودًا في الوقت الراهن، ولكنها تنبأ بتحولات مهمة في المستقبل تؤثر على دور الجمعيات الأهلية في تحقيق التنمية البشرية المستدامة، ويمكن تحديدها فيما يلى:

- استثمار التكنولوجيا في دعم ممارسات العمل الأهلي وأنشطته من خلال المواقع المختلفة للجمعيات الأهلية على شبكة المعلومات الدولية.
- الاتجاه نحو اللامركزية في إدارة الجمعيات الأهلية أي تحويل سلطة صنع القرار من المستويات الإدارية العليا إلى المستويات التنفيذية إلى أن تصبح كل جمعية بمثابة وحدة إدارية مستقلة تتمتع بكافة الصلاحيات لاتخاذ قراراتها وتسيير أمورها.
- الاتجاه نحو توسيع قاعدة المشاركة الشعبية في العمل الأهلي من خلال الإعلان عن الأنشطة والبرامج وجذب المتطوعين وتحفيزهم بما يضمن تحقيق المشاركة الفعالة.
- تبنى الهياكل التنظيمية المرنة التي تسمح بمشاركة جميع أعضاء الجمعية في القرارات التي يتم اتخاذها مما ييسر أنشطة الجمعية ويزيد من فاعليتها.
- الاتجاه نحو الاهتمام بالعنصر البشرى وتنمية قدراته لاعتباره جوهر التنمية.

- الاتجاه نحو تبنى آلية للربط بين الجمعيات الأهلية وبعضها البعض لضمان التعاون المثمر بينهم وزيادة فرص تحسين الأداء.

الخطوة الثالثة: تحديد ركائز السيناريوهات المقترحة

تجدر الإشارة هنا إلى بعض الأسس المشتركة والجوهرية عند بناء السيناريوهات المقترحة لزيادة فاعلية دور الجمعيات الأهلية في تحقيق التنمية البشرية المستدامة ، وهذا الطرح يستمد توجهاته من مختلف الإشكاليات والعوامل المحفزة والمعوقة ؛ لكى يمكن التوصل من خلالها إلى محاور معيارية تتخلل كل السيناريوهات بدرجة متفاوتة ، وتعتمد السيناريوهات المقترحة لتطوير دور الجمعيات الأهلية في تحقيق التنمية البشرية المستدامة على عدة ركائز تعكس واقع العمل الأهلي وأبعاده والآمال المعقودة عليه ، وتتمثل هذه الركائز فيما يلى:

- **الجمعيات الأهلية شريكًا أساسيًا في التنمية:** حيث تهدف الجمعيات الأهلية بشكل أساسي إلى تنمية المجتمع والارتقاء به في مجالاته المختلفة مما يسهم في تحقيق التنمية البشرية المستدامة.
- **رؤية مصر ٢٠٣٠ وإقرارها أهمية التنمية المستدامة:** وذلك للارتقاء بجودة حياة المواطن المصري وتحسين مستوى معيشته ، وذلك من خلال التعاون بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني ولا سيما الجمعيات الأهلية.
- **العمل التطوعي مدخل للتنمية:** إذ أن انتشار القيم والاتجاهات الإيجابية التي تشجع على التطوع في العمل الأهلي تسهم في تعزيز أنشطة التنمية في مجالاتها المختلفة ، والتطوع ليس مجرد تقديم مساعدات أو طرح أفكار تنفذ فحسب ، وإنما شراكة حقيقية تتقاسمها أفراد على قدر عال من الفهم والوعى بقضايا المجتمع المختلفة.
- **استدامة التنمية مسئولية مشتركة:** أي أن تنمية المجتمع بصورة مستدامة ليست مسئولية طرف معين دون الآخر، ولكنها مسئولية مشتركة بين جميع قطاعات المجتمع الحكومي والخاص ومنظمات المجتمع المدني ولا سيما الجمعيات الأهلية.

الخطوة الرابعة: السيناريوهات المستقبلية المقترحة

يتبنى البحث الحالي بناء وصياغة ثلاثة سيناريوهات ممكنة لمستقبل الجمعيات الأهلية ودورها في تحقيق التنمية البشرية المستدامة ، ويتم توضيحها على النحو التالي:

أولاً: السيناريو المرجعي: أي السيناريو الامتدادي أو استمرار الوضع الراهن

يطلق على هذا السيناريو عدة مسميات منها(الاستمراري، المرجعي، الاتجاهي، الخطى، النمطي) ويعبر هذا السيناريو عن استمرارية الوضع القائم على ما هو عليه في المستقبل، دون أي تغيير يذكر يمكن أن يكون دافعًا لتطويره مما يؤثر على تطوير دور الجمعيات الأهلية في تحقيق التنمية البشرية المستدامة، ومن ثم يفترض هذا السيناريو مجموعة من **الفرضيات الأساسية** التي تكون بمثابة القواعد الأساسية التي يبنى عليها السيناريو، وتتمثل تلك الفرضيات في الآتي:

- الإبقاء على المركزية في إدارة الجمعيات الأهلية، بمعنى تركيز سلطة صنع القرار في يد المستويات الإدارية العليا دون مشاركة المستويات التنفيذية.
- ضعف ثقافة التطوع والمشاركة الفعالة لدى المتطوعين للعمل الأهلي.
- استمرار عمل الجمعيات الأهلية بشكل فردى دون وجود خطط ومشروعات مشتركة فيما بينهم.
- ضعف البنية التحتية والإمكانات المادية المتاحة لبعض الجمعيات الأهلية.
- حصر مصادر التمويل في اشتراكات الأعضاء والتبرعات والمساعدات والإعانات الدورية من صندوق إعانة الجمعيات، مما يؤثر سلبًا على قدرتها في تحقيق التنمية البشرية المستدامة.
- ضعف قدرة الجمعيات الأهلية على خلق برامج الاكتفاء الذاتي، فلا يصح أن يستمر المجتمع في التنمية مستقبلاً، وهو ما يعتمد على غيره في تمويله، فعلى المجتمع الذى يطمح في استدامة مشروعاته التنموية أن يكون مكتفيًا ذاتيًا من جميع الجوانب.

مشاهد السيناريو

يفترض هذا السيناريو مجموعة من المشاهد التي تصف ضعف دور الجمعيات في تحقيق التنمية البشرية المستدامة، وهذه المشاهد هي:

المشهد الأول: البعد الاقتصادي

- اعتماد الجمعيات الأهلية على التبرعات واشتراكات الأعضاء كمصدر لتمويل أنشطتها التنموية، وهى مصادر غير كافية.
- ضعف قدرة الجمعيات الأهلية على تنمية مواردها لتوفير مصادر تمويل ذاتية.
- الاعتماد على التمويل الأجنبي، يؤدى إلى التقليل من استقلالية الجمعيات الأهلية، فالدولة أو الهيئة المانحة قد تفرض أجندتها الخاصة على الجمعيات وأنشطتها.
- ضعف التكافؤ في فرص الحصول على التبرعات والهبات أو الحصول على الدعم المقدم من صندوق دعم مشروعات الجمعيات الأهلية.

- معظم المشروعات التي تتبانها الجمعيات الأهلية تدور حول الصناعات التراثية والحرف اليدوية كافة دون الاهتمام بتنفيذ مشروعات صناعية أخرى.

المشهد الثاني: البعد الاجتماعي

- ضعف توافر نظام دقيق للمعلومات والبيانات عن واقع مشكلات المجتمع المختلفة لتحديد الاحتياجات التنموية في المناطق المحيطة بكل جمعية أهلية.
- القصور في تحديد أهداف وأنشطة البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة.
- التركيز على تقديم خدمات الرعاية الاجتماعية والصحية والتعليمية للأسر الأكثر احتياجًا.
- اقتصار مشروعات محو الأمية على تحسين مهارات الكتابة والقراءة دون غيرها من الأنواع الأخرى.
- تدخل الشئون الاجتماعية في أنشطة الجمعيات الأهلية يشير إلى المركزية في اتخاذ القرار.
- ضعف المشاركة الشعبية من قبل بعض الأفراد في المشروعات التنموية لاعتقادهم أن هذه الجمعيات هي جمعيات للبر والإحسان ، وليست للتنمية.
- ضعف وجود خطة موحدة بين الجمعيات المتناظرة تضمن توحيد الجهود وتوزيعها على مختلف المناطق المطلوب تنميتها.

المشهد الثالث: البعد البيئي

- استمرار وجود بعض المشكلات البيئية التي تعوق نجاح المشروعات التنموية مثل استخدام المحروقات، ارتفاع مستوى البحار، تلوث الهواء، الأشعة النووية.
- بقاء أنماط غير مستدامة للاستهلاك والإنتاج يؤدى إلى ظهور بعض المشكلات مثل إزالة الغابات، ندرة المياه ، هدر الأغذية ، ارتفاع انبعاثات الكربون.
- اقتصار نشاط الجمعيات الأهلية في المجال البيئي على توعية المواطنين والمساهمة في بعض الأنشطة البيئية البسيطة كنظافة الشوارع وتشجيرها.
- ضعف وجود قاعدة بيانات ومعلومات متكاملة عن طبيعة المشكلات البيئية ونوعيتها مما يؤثر على قدرة الجمعيات الأهلية على حصرها والمشاركة في حلها.
- اتباع أساليب تقليدية وغير منظمة في تنمية النظام البيئي دون وجود خطة موحدة وملزمة لجميع الجمعيات تتضمن جميع أبعاده وقضاياه.
- انتشار سلوكيات بشرية خاطئة تؤدى إلى الإضرار بالموارد الطبيعية وتهدد استمراريتها.

المشهد الرابع: البعد التقني

- ضعف البنية التكنولوجية لكثير من الجمعيات الأهلية.

- ضعف قدرة الجمعيات على إدخال التكنولوجيا في كل الأنشطة التي تقوم بها لضمان استخدام الخدمات الإلكترونية محل المنتجات المادية التي تتراكم فيما بينها على شكل نفايات.
- ضعف الوعى التكنولوجي لدى بعض أعضاء الجمعيات الأهلية.
- افتقار الجمعيات الأهلية إلى خطة عمل واضحة تمكنها من التوجه نحو استعمال التكنولوجيا المتطورة في المرافق الصناعية بما يضمن الانتقال نحو الصناعات النظيفة التي لا تضر بالبيئة.

المشهد الخامس: البعد البشرى

- غياب التنسيق بين الجمعيات الأهلية وبعضها البعض في تقديم الخدمات التعليمية.
- غياب التشريعات الإدارية والقانونية التي تنظم عمل الجمعيات الأهلية العاملة في مجال التعليم.
- ضعف وعى العاملين بالتربية والتعليم (معلمين- مسئولين) بالدور التربوي للجمعيات الأهلية العاملة في مجال التعليم.
- ضعف وعى أولياء الأمور بدور الجمعيات الأهلية في دعم العملية التربوية داخل المدرسة.
- ضعف التعاون والتنسيق بين الجمعيات الأهلية وخبراء التربية في مختلف المؤسسات التربوية.
- نقص الوعى بأهمية التخطيط للبرامج التدريبية المهنية والحرفية بالجمعيات الأهلية؛ حيث لا بد أن ترتبط البرامج بالاحتياجات التدريبية للأفراد.
- اقتصار عملية التدريب على تعليم بعض الحرف فقط، دون التدريب على بعض الموضوعات التي تساهم في تحقيق الجمعيات لأهدافها مثل التدريب على نظم المعلومات، ومهارات الاتصال الفعال، وإدارة المشروعات وغيرها.
- افتقار الجمعيات إلى وجود وحدة للتدريب تكون مسئوليتها إدارة وتنفيذ البرامج التدريبية ومتابعتها.

تداعيات السيناريو الامتدادي:

توجد مجموعة من التداعيات المترتبة على أهم الفرضيات التي يستند إليها السيناريو الامتدادي، وتتمثل هذه التداعيات فيما يلى:

- ضعف استدامة مشروعات التنمية المستدامة في المجالات المختلفة.
- غياب الرؤية الاستراتيجية الشاملة يجعل عمل الجمعيات على شكل حملات مؤقته وغير مكتملة، لا تحدث تغييرًا بنيويًا في المجتمع وفى قضاياه، ولا يحقق التنمية البشرية المستدامة على المدى البعيد.
- الاستفادة المحدودة من الموارد المتاحة، فالاستخدام غير الكفء للموارد ينعكس على استدامة خطط التنمية في المستقبل.

- التوسع في التمويل الخارجي يضعف من استقلالية الجمعيات ويتنافى مع مبادئ التنمية التي لا بد أن تستند إلى قدرات ذاتية وطنية.
- ضعف وجود خطة استراتيجية طويلة المدى ومحددة الرؤية والأهداف توجه عمل الجمعيات الأهلية نحو التنمية البشرية المستدامة.

ثانيًا: السيناريو الإصلاحي:

يحمل هذا السيناريو في طياته التوقعات بالإصلاح والتطوير، وينطلق من خلال افتراض يتجه إلى إصلاح الوضع الراهن بشكل تدريجي، وليس التغيير بشكل جذري أو كلى، لذا فإن هذا السيناريو يهدف إلى تعميق الإيجابيات الموجودة، والإصلاح الجزئي للواقع ومعالجة المشكلات المتراكمة من الماضي.

وتقوم الفكرة الرئيسة لهذا السيناريو على افتراض حدوث مجموعة من التغييرات بصورة تدريجية داخل الجمعيات الأهلية من خلال محاولة استغلال نقاط القوة التي تتميز بها الجمعيات للتغلب على نقاط الضعف ؛ مما ينعكس إيجابيًا على أدائها في تحسين خدماتها وأنشطتها التنموية، وبذلك تنتهى حالة الجمود المرتبطة بالسيناريو الامتدادي، وتبدأ الخطوات نحو التطوير، لتحقيق تنمية بشرية مستدامة، ولكى يتم تنفيذ هذا السيناريو يجب حشد جميع الجهود الممكنة، وتحفيز المواطنين على المشاركة الفعالة في العمل الأهلي.

ومن ثم يفترض السيناريو الإصلاحي مجموعة من **الفرضيات الأساسية** التي تكون بمثابة القواعد الأساسية التي يبنى عليها السيناريو، وتتمثل تلك الفرضيات فيما يلى:

- التوجه نحو بلورة رؤية استراتيجية قومية للجمعيات الأهلية تنطلق من احتياجات التنمية البشرية المستدامة، وتلتزم بها الجمعيات في أداء أنشطتها وتراعى التكامل فيما بينها.
- وعى مجتمعي بأهمية العمل التطوعي، والعمل على استقطاب وتأهيل الطاقات التطوعية في مختلف المجالات.
- اعتماد الجمعيات على نظام مالي دقيق يضبط المصروفات، ويكفل حق الجمعيات في تحصيل اشتراكات الأعضاء بصورة دورية، ويعمل على جذب المتبرعين.
- وضع شروط للتمويل الخارجي تضمن استقلالية الجمعيات الأهلية وحريتها في تنفيذ مشروعاتها.
- زيادة الاتجاه نحو الديمقراطية بتمتع الجمعيات بمزيد من الاستقلالية، والإقلال من البيروقراطية والموافقات الأمنية التي تعوق عملها.
- وضع خطة واضحة لتوظيف التكنولوجيا في كافة الأنشطة الإدارية والاقتصادية والاجتماعية التي تقوم بها الجمعيات الأهلية.

مشاهد السيناريو الإصلاحي

يفترض هذا السيناريو مجموعة من المشاهد التي تصف دور الجمعيات في تحقيق التنمية البشرية المستدامة، وهذه المشاهد هي:

المشهد الأول: البعد الاقتصادي

- اتباع آليات لتحصيل اشتراكات الأعضاء بصورة دورية، و للتواصل مع المتبرعين قبل التبرع وبعده وكسب ثقتهم وجعلهم شركاء في تنفيذ البرامج التنموية للجمعية.
- وضع ضوابط لمصادر التمويل الأجنبي بما لا يخل باستقلالية الجمعيات الأهلية.
- السعي وراء توفير مصادر تمويل بديلة تعزز القدرات المالية للجمعيات الأهلية.
- تبنى رؤية تضمن التوزيع العادل للفرص التمويلية بين الجمعيات وبعضها البعض.
- توسيع نطاق المشروعات التي تتبناها الجمعيات الأهلية بحيث تشمل كافة الصناعات المطلوبة لدعم الاقتصاد.

المشهد الثاني: البعد الاجتماعي

- تبنى الجمعيات الأهلية أهداف محددة وواضحة لتنمية البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة.
- الاهتمام بنشر ثقافة العمل التطوعي، وزيادة وعى المواطنين بأهمية المشاركة في الأنشطة التنموية في المجتمع.
- رصد واقع مشكلات المجتمع المختلفة لتوجيه الأنشطة التنموية للجمعيات نحوها.
- تحسين البنية التحتية للجمعيات لتمكينها من ممارسة كافة الأنشطة التنموية.
- تطوير مشروعات محو الأمية بحيث تشمل محو الأمية الثقافية والتكنولوجية وغيرها.

المشهد الثالث: البعد البيئي

- وضع خطة للحد من المشكلات البيئة التي تعوق نجاح المشروعات التنموية للجمعيات الأهلية.
- تبنى رؤية واضحة للحفاظ على استدامة الموارد الطبيعية والبيئية؛ إذ أن فقدان أي عنصر من عناصر البيئة يؤدى إلى اختلال التوازن البيئي.
- نشر ثقافة التنمية البيئية، وزيادة وعى الأفراد بأهمية البيئة ودورها في تحقيق التنمية البشرية المستدامة.
- اتباع الجمعيات الأهلية خطة عمل موحدة لتنمية النظام البيئي بكل عناصره.

- توسيع نطاق المشروعات البيئية بحيث يشمل مكافحة التصحر والجفاف وإدارة المياه العذبة وحماية التربة وغيرها من المشروعات التي تتطلبها التنمية البشرية المستدامة.

المشهد الرابع: البعد التقني

- إمداد الجمعيات الأهلية بالإمكانات التكنولوجية اللازمة لدعم عملها.
- زيادة وعى أعضاء الجمعيات بأهمية استخدام التكنولوجيا في النواحي الإدارية والتنظيمية والتنسيقية التي يمكن أن تسهم في تنمية عمل الجمعيات واتخاذ القرارات المناسبة.
- السعي وراء توظيف التكنولوجيا في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وغيرها.
- اشتراك الجمعيات بشبكة موحدة على الإنترنت للترويج لأنشطتها المختلفة والتنسيق فيما بينهم، مع ربطها بالاتحاد العام للجمعيات الأهلية.
- اتباع آلية لتنفيذ بعض برامج الجمعيات عبر شبكة الإنترنت.

المشهد الخامس: البعد البشرى

- تنظيم الجمعيات الأهلية ندوات للعاملين في مجال التعليم لمناقشة دور الجمعيات الأهلية في مواجهة القضايا ذات العلاقة بالتعليم.
- تنظيم ندوات تثقيفية لأولياء الأمور حول بعض المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر على تعليم أبنائهم مثل كبر حجم الأسرة، انخفاض مستوى الدخل.
- وضع قواعد مناسبة للجمعيات الأهلية العاملة في مجال التعليم تحكم عملها وتوجه ممارساتها التربوية.
- إعداد فريق خاص بمتابعة المشكلات التي تواجه الجمعيات الأهلية العاملة في مجال التعليم، والعمل على حلها.
- مراجعة القوانين والتشريعات الحاكمة والمنظمة لعمل الجمعيات الأهلية وتنقيتها من أي معوقات تعوق الجمعيات الأهلية عن تحقيق أدوارها التعليمية.
- وضع برامج للتدريب والتأهيل المهني تتوافق مع أهداف التنمية البشرية المستدامة.
- القيام بدراسات تستهدف معرفة الاحتياجات التدريبية لأفراد المجتمع المحيط بغرض بناء برامج تدريبية في ضوئها.
- اقتراح وحدة إدارية بالجمعيات الأهلية توكل إليها مسئولية إعداد وتنفيذ البرامج التدريبية المهنية والحرفية.

تداعيات السيناريو الإصلاحي:

توجد مجموعة من التداعيات المترتبة على أهم الفرضيات التي يستند إليها السيناريو الإصلاحي، وتتمثل هذه التداعيات فيما يلى:

- مراجعة شاملة لجميع مدخلات العمل بالجمعيات الأهلية من أهداف وأنشطة، وموارد، وتقنيات بما يتناسب مع تحقيق التنمية البشرية المستدامة.
- إتاحة فرص متكافئة لتحسين عمل الجمعيات دون تمييز لضمان مساهمتها جميعًا في تحقيق أبعاد التنمية البشرية المستدامة.
- دعم جهود الجمعيات الأهلية نحو تحقيق التنمية البشرية المستدامة في أبعادها المختلفة.
- ظهور وعى لدى كثير من الأفراد بأهمية المشاركات التطوعية في الأنشطة التنموية التي تقدمها الجمعيات الأهلية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ثالثًا: السيناريو الابتكاري

يطلق على هذا السيناريو سيناريو التحول الجوهري، حيث يعتمد على التغيير الجذري وإحداث نقلة نوعية للأوضاع القائمة، وهذه التغييرات دائمًا ما تكون في الاتجاه المرغوب فيه؛ عن طريق دعم الإيجابيات إلى أقصى حد ممكن مع إطلاق القدرات الإبداعية الكامنة؛ لتدعم جوانب القوة وتعالج جوانب الضعف اعتمادًا على التفكير الإبداعي والابتكاري في بناء السيناريوهات.

ويعتبر هذا السيناريو من أفضل أنواع السيناريوهات لأنه يسمح للفرد بإطلاق طاقاته الإبداعية ويتيح له المجال كي يحلم ويبتكر، مع صعوبة حدوث ذلك في الواقع، حيث يلزم تحقيق هذا السيناريو تغيير في السياسات واللوائح والقوانين الميسرة للجمعيات الأهلية، ويحتاج إلى قدرات خاصة لتنفيذه، وحشد جميع الطاقات الممكنة لتنفيذه بما يتبعها من إعادة هيكلية للجمعيات الأهلية على اختلاف أنواعها.

أي ينطلق هذا السيناريو من فكرة رئيسة مؤداها القفزة النوعية الهائلة غير المتوقعة في الواقع الحالي للجمعيات الأهلية إلى مستقبل أكثر إشراقا وتقدمًا باعتباره الوضع المرغوب فيه، فيعمل على تغيير الأوضاع الراهنة تغيرًا جذريًا (مثاليًا) من خلال العمل على زيادة نقاط القوة والفرص والإقلال من نقاط الضعف والتهديدات؛ مما يؤدى إلى تطوير دور الجمعيات الأهلية ودورها في تحقيق التنمية البشرية المستدامة. ومن ثم يقوم هذا السيناريو على **الفرضيات الآتية:**

- تبنى الجمعيات الأهلية رؤية استراتيجية واضحة تصف الأنشطة والبرامج المقدمة، وتراعى التوازن والتكامل بين أبعاد التنمية البشرية المستدامة.

- تبنى هياكل تنظيمية مبتكرة تقلل من مركزية السلطة، وتحدد مسئوليات الأعضاء والمسئولين، وتضمن مرونة العمل وسرعة تنفيذه.
- استغلال التحالف الوطني للعمل الأهلي في دعم التعاون الجماعي بين الجمعيات الأهلية وبعضها البعض، من أجل تبادل الخبرات والمهارات والمعارف ومناقشة المشكلات وحلها بأفكار غير تقليدية.
- الاستفادة من دعم الدولة للعمل الأهلي في نشر قيم العمل التطوعي، وترجمتها إلى سلوكيات وممارسات تضمن فاعلية التطوع واستمراريته.
- دعم الاستدامة المالية من خلال تصميم برامج استثمارية مبتكرة يديرها متخصصون بالاستثمار تضمن استدامة الموارد المالية للجمعيات الأهلية حتى تتمكن من تنفيذ المشروعات التنموية.
- استثمار صندوق دعم مشروعات الجمعيات الأهلية في عقد شراكات وتحالفات تسهم في تحسين الموارد المالية للجمعيات الأهلية بما يضمن لها تحقيق الاستدامة المالية اللازمة للمشروعات التنموية المختلفة.
- الاستفادة من زيادة أعداد الجمعيات الأهلية في تغطية كافة الأنشطة التنموية اللازمة لتحقيق التنمية البشرية المستدامة في أبعادها المختلفة.
- الاستثمار الأمثل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال استخدامها تبادل الخبرات والمهارات، وأداء المهام والأنشطة المختلفة بما يحقق أقصى عائد ممكن.

مشاهد السيناريو الابتكاري

يفترض هذا السيناريو مجموعة من المشاهد التي تصف دور الجمعيات في تحقيق التنمية البشرية المستدامة، وهذه المشاهد هي:

المشهد الأول: البعد الاقتصادي

- توافر مصادر تمويل متعددة لكل مشروع تضمن استمراريته.
- ترتيب تنفيذ المشروعات والبرامج وفقًا لأهمية دورها في تحقيق التنمية البشرية المستدامة.
- استثمار مقرات الجمعيات الأهلية وإدارتها بصورة فعالة بحيث تدر دخلاً يسهم في تنفيذها لبعض المشروعات.
- إنشاء الجمعيات الأهلية وحدة لتنمية مواردها بشكل يتلاءم مع الهيكل التنظيمي للجمعية يلقى على كاهلها تدبير التمويل وضمان استمراريته.
- اتباع الجمعيات طرق مبتكرة لتوليد مصادر تمويل ذاتية مثل إنشاء صندوق وقف للجمعية، بيع سلع ومنتجات، تقديم خدمات، إبرام تحالفات مع مؤسسات أخرى.

- استثمار الجمعيات للموارد الفائضة عن حاجتها التشغيلية بحيث تدر لها دخلاً يمكن الاستفادة منه في تحسين مواردها.

المشهد الثاني: البعد الاجتماعي

- تدريب الكوادر التطوعية على المشاركة في المشروعات التنموية التي تتطلبها التنمية البشرية المستدامة.
- عقد ورش عمل عن قيم العمل التطوعي، ومجالاته المختلفة، لضمان فاعلية دور المتطوعين في تحقيق التنمية البشرية المستدامة.
- عقد ندوات حول مشكلات المجتمع لتبادل الخبرات حول إمكانية توجيه الأنشطة التنموية للجمعيات نحوها.
- استثمار طاقات الكوادر التطوعية المتدربة في تحقيق أهداف التنمية البشرية المستدامة.
- نشر دليل إلكتروني بأهداف البعد الاجتماعي للتنمية البشرية المستدامة والمشروعات التنموية التي تتبناها الجمعيات الأهلية في سبيل تحقيقها.
- القيام بإجراء بحوث ودراسات لتحديد أبعاد المشكلات الاجتماعية على أسس علمية ومدروسة لتقوم الجمعيات الأهلية بتنفيذ مشروعات ترتبط بالاحتياجات الفعلية للمجتمع المحيط.

المشهد الثالث: البعد البيئي

- قيام الجمعيات الأهلية بدراسة المشكلات البيئة في المجتمع المحيط بها لمحاولة توجيه مشروعاتها البيئية نحوها.
- تنظيم ورش عمل وحلقات نقاشية تضم العاملين بالجمعيات الأهلية وسكان المجتمع المحلى المحيط والمهتمين بالعمل البيئي، وذلك لتبادل الأفكار والآراء حول المشكلات البيئية وطرق مواجهتها.
- التركيز على البرامج والمشروعات البيئية التي تعمل على استدامة الموارد الطبيعية بكل أنواعها.
- تفعيل دور القوانين والتشريعات الخاصة بحماية البيئة للحد من السلوكيات السلبية تجاه البيئة.

المشهد الرابع: البعد التقني

- توفير قاعدة بيانات متكاملة عن الجمعيات الأهلية في كل محافظة وأهم المشروعات التي تقوم بها، والنماذج الناجحة للجمعيات في تحقيق التنمية البشرية المستدامة من أجل التكامل والتشبيك بين جهود الجمعيات الأهلية وبعضها البعض.
- توفير وحدة للمعلومات والإحصاءات داخل كل جمعية للتعرف على موارد وإمكانات المجتمع المحيط ورفعها على قواعد البيانات.

- اعتماد الجمعيات الأهلية على خطة عمل واضحة تمكنها من استغلال التكنولوجيا المتطورة في التوجه نحو الصناعات النظيفة التي لا تضر بالبيئة.
- اتخاذ الجمعيات الأهلية خطوات إجرائية تسهم في الحد من العمليات الصناعية التكنولوجية ، التي تسبب انبعاث غازات حرارية تؤثر في تلوث البيئة ، والتي تكون نتيجة لسوء استخدام التكنولوجيا الحديثة.

المشهد الخامس: البعد البشرى

- وضع خطة لتفعيل مشاركة أفراد المجتمع المدرسي وأولياء الأمور في المشروعات التعليمية التي تقدمها الجمعيات الأهلية.
- تضمين قانون العمل الأهلي القواعد القانونية التي تنظم عمل الجمعيات الأهلية العاملة في مجال التعليم.
- القيام بدراسات إجرائية للمدارس لتقدير الاحتياجات التربوية التي تتطلبها ويمكن أن تقدمها الجمعيات الأهلية.
- إبرام تحالفات بين الجمعيات الأهلية والتربية والتعليم لتقديم مشروعات تعليمية تساهم في تحقيق التنمية البشرية المستدامة.
- تبنى الجمعيات الأهلية آليات مبتكرة لبناء وتدريب القدرات البشرية وتأهيلها لممارسة دورها في تحقيق أهداف التنمية البشرية المستدامة.
- الاستعانة بخبراء التخطيط من أجل وضع خطة استراتيجية للتدريب والتأهيل المهني في ضوء احتياجات الأفراد التدريبية بالمجتمع المحيط.
- تخصيص أماكن بأجور رمزية للجمعيات من أجل التوسع في أنشطتها التدريبية.

تداعيات السيناريو الابتكاري:

توجد مجموعة من التداعيات المترتبة على أهم الفرضيات التي يستند إليها السيناريو الابتكاري، وتتمثل هذه التداعيات فيما يلى:

- التوجه نحو مزيد من التعاون والتنسيق بين جهود الجمعيات الأهلية في تحقيق التنمية البشرية المستدامة.
- تحقيق أقصى استفادة ممكنة من الموارد المتاحة للجمعيات الأهلية، لتحسين مواردها المادية وزيادة قدرتها على تنفيذ مشروعات تنموية بالاعتماد على قدرتها الذاتية بصورة مستديمة.
- تغيير النظرة السائدة إلى الجمعيات الأهلية على أنها مؤسسات خيرية فقط، واعتبارها محورًا رئيسًا في تحقيق التنمية البشرية المستدامة.

- زيادة فاعلية دور الجمعيات الأهلية كشريك في كافة المستويات التنموية ، بالتعاون مع القطاع الحكومي والقطاع الخاص.
- اهتمام الجمعيات الأهلية بكافة أبعاد التنمية البشرية المستدامة، وتوجيه أنشطتها ومشروعاتها نحوها.

وبعد عرض السيناريوهات الثلاثة وإبراز فرضيات ومشاهد وتداعيات كل منها يمكن استخلاص ما يلى:

- السيناريو الامتدادي أو الاتجاهي ما هو إلا امتداد للواقع الحالي للجمعيات الأهلية كما هو دون تغيير، والذى يترتب عليه ضعف دورها في تحقيق التنمية البشرية المستدامة.
- السيناريو الإصلاحي يطرح أفكارًا تعمل على حدوث بعض الإصلاحات والتغييرات المرغوبة جزئيًا بشكل تدريجي في الأوضاع الراهنة للجمعيات الأهلية، وهو بذلك تطور جزئي لدور الجمعيات الأهلية في تحقيق التنمية المستدامة.
- السيناريو الابتكاري يطرح أفكارًا يتم من خلالها إحداث تغييرات جذرية ونقلة نوعية في دور الجمعيات الأهلية في تحقيق التنمية البشرية المستدامة، فهو يمثل الوضع المبتكر المرغوب فيه، لذلك فهو السيناريو الذى يتبناه البحث الحالي نظرًا لأهمية حدوث قفزات نوعية في دور الجمعيات الأهلية لتتواكب مع متطلبات المرحلة الراهنة التي تتبناها الدولة المصرية نحو التنمية المستدامة من خلال رؤية مصر ٢٠٣٠.

ونظرًا لأن السيناريو الابتكاري يستهدف حدوث تغييرات نوعية في الأوضاع الراهنة للجمعيات الأهلية ، فهو يواجه مجموعة من الصعوبات المتوقعة عند تنفيذه، منها ما يلى:

- غياب ثقافة التخطيط لدى بعض القائمين على أمر الجمعيات الأهلية، مما يُعد عقبة في طريق وضع خطة استراتيجية موحدة لجميع الجمعيات الأهلية تضمن تكامل الأعمال والأنشطة فيما بينها.
- ضعف وعى البعض بأهمية العمل التطوعي في المجتمع وعزوفهم عن المشاركة المستمرة بأنشطة الجمعيات.
- ضعف نشر إنجازات الجمعيات الأهلية أول بأول على صفحات التواصل الاجتماعي والمواقع الخاصة بها، مما يضعف العلاقة بين المجتمع والجمعيات.
- ضعف قدرة بعض الجمعيات الأهلية على توليد مصادر تمويل ذاتية ومستمرة تضمن استدامة تنفيذ المشروعات التنموية.
- الإطار التشريعي للجمعيات الأهلية فبرغم التسهيلات في إنشاء الجمعيات الأهلية بمجرد الإخطار، إلا أن القانون يعطى السلطة الإدارية مجالاً من الحقوق تصل إلى حد حل الجمعية دون إبداء أسباب

واضحة، بالإضافة إلى الرقابة المتعددة والتداخلات في كافة الإداريات الخاصة بالجمعيات الأهلية وخاصة تلقى التمويل.

ورغم الصعوبات والتحديات الكامنة في هذا السيناريو ، إلا أنه يمكن تنفيذه من خلال مجموعة من الآليات منها ما يلى:

- نشر ثقافة العمل التطوعي في المجتمع من خلال عقد ندوات تثقيفية للمواطنين حول العمل التطوعي وأهدافه ومجالاته ، واقتراح بعض الممارسات التي يمكن أن تؤدى إلى تنامى ثقافة العمل التطوعي.
- التوسع في إنشاء الجمعيات الأهلية مع مراعاة توزيعها بين المناطق الحضرية والريفية بحيث لا تستأثر بعض المناطق بالجمعيات دون غيرها، حتى لا يحدث تفاوت في ميادين العمل ومجالات الأنشطة.
- تطوير الإطار التشريعي بحيث يكفل مشاركة حقيقية بين مختلف الجمعيات الأهلية على المستويات المركزية و الإقليمية والمحلية بما يضمن تبادل الخبرات والتجارب وتجنب التكرار.
- عقد دورات تدريبية للمتطوعين والقائمين بأعمال الجمعيات الأهلية لرفع كفاءتهم والارتقاء بمستويات أدائهم بما يضمن تحقيق التنمية البشرية المستدامة في مختلف المجالات.
- نشر جهود الجمعيات الأهلية في مجال التنمية البشرية المستدامة، بغرض الاستفادة وتبادل الخبرات.
- الاتجاه نحو اللامركزية في تنفيذ الجمعيات الأهلية للمشروعات التنموية بما يتفق مع ظروفها وإمكاناتها واحتياجات البيئة المحيطة بها.
- إتاحة الفرصة لأعضاء الجمعيات لممارسة الديمقراطية في القيادة واتخاذ القرار واختيار الأهداف بما يدعم قدرتها على تحقيق التنمية البشرية المستدامة.
- إمداد الجمعيات الأهلية بكوادر فنية و إدارية مؤهلة ومدربة وقادرة على إنجاح دورها التنموي في كافة المجالات.
- فتح قنوات اتصال بين الجمعيات الأهلية وبعضها البعض بهدف تبادل الخبرات والاستفادة منها في تطوير دور الجمعيات الأهلية في تحقيق التنمية البشرية المستدامة.
- الاستعانة بخبراء في النواحي البيئية والاجتماعية والاقتصادية والبشرية للتنمية البشرية المستدامة لتحسين عمل الجمعيات الأهلية في كافة المستويات التنموية.
- توفير المعلومات والبيانات والإحصاءات عن احتياجات التنمية البشرية المستدامة في أبعادها المختلفة حتى يسهل على الجمعيات تحديد الأهداف المنشودة وتنفيذها وفق أولويتها.
- تضمين قانون تنظيم العمل الأهلي بعض الضوابط التي تضمن استقلالية الجمعيات الأهلية عند التعامل مع الجهات الأجنبية.

المراجع:

أولا: المراجع العربية

- إبراهيم، محمد الدمرداش أبو الفتوح(٢٠١٨). الجمعيات الأهلية ودورها في تعزيز التنمية الاجتماعية المستدامة من منظور طريقة تنظيم المجتمع، **مجلة الخدمة الاجتماعية**، الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعين، عدد(٦٠)، جزء(٢)، يونيو، ٣٠٥-٣٥٠
- أبو الغيط، هويدا محمود(٢٠٢٢). تقييم أداء الجمعيات الأهلية في التدريب المهني الحرفي للشباب بالقرى المصرية، **مجلة كلية السياسة والاقتصاد**، جامعة بنى سويف، العدد(١٦)، أكتوبر، ٣٢٢-٣٤٨.
- أبو النصر، مدحت(٢٠٠٤). **إدارة الجمعيات الأهلية في مجال رعاية وتأهيل ذوى الاحتياجات ذوى الاحتياجات الخاصة، سلسلة رعاية وتأهيل ذوى الاحتياجات الخاصة**، مجموعة النيل العربية، القاهرة.
- _____(٢٠١٥). رؤية مستقبلية لتطوير العمل التطوعي في الوطن العربي ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية.
- أبو الوفا، جمال محمد و مبروك، سحر فتحي(٢٠٠٠). تفعيل دور الجمعيات الأهلية في التنمية المجتمعية" دراسة حالة"، **مجلة عالم التربية**، المؤسسة العربية للاستشارات العلمية وتنمية الموارد البشرية، س(١)، ع(١)، مايو، ٢٩٣-٣٦٨.
- أبو زيد، أحمد محمد وآخرون (٢٠١٣). **النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية- الأبعاد السياسية والاجتماعية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة.
- أحمد ، أحمد إبراهيم و حسين، سلامة عبد العظيم و عيسوي، رشا مختار (٢٠١٩). محددات الدور التربوي للجمعيات الأهلية: دراسة تحليلية ورؤية مستقبلية، **مجلة كلية التربية**، كلية التربية، جامعة بنها، مج(٣٠)، ع(١١٩)، ج(٢)، يوليو، ١١٥-١٣٨.
- أحمد، تامر سعيد(٢٠٢١). دور منظمات المجتمع المدني في التنمية المستدامة "دراسة ميدانية على محافظة الإسكندرية"، **مجلة كلية التربية**، جامعة الإسكندرية، مجلد(٣١)، عدد(٤)، جزء(٢)، ٤٠٣-٤٣٣
- إسبيقه، محمد عبد القادر(٢٠١٣). **دراسات اجتماعية معاصرة**، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، القاهرة.
- بدوى، عزة محمد حسنين(٢٠١٢). الممارسة المهنية لطريقة تنظيم المجتمع بالتعامل مع الجمعيات الأهلية لحماية وتنمية البيئة الحضرية، **المؤتمر الدولي الخامس والعشرون: مستقبل الخدمة الاجتماعية في ظل الدولة المدنية الحديثة**، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ج٢، مارس، ٢٦٥١-٢٧٢٤
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (١٩٩٧). **وثيقة للسياسات العامة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي**، يناير.
- _____(٢٠١٠). **تقرير التنمية البشرية ٢٠١٠ الثروة الحقيقية للأمم**: مسارات إلى التنمية البشرية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الولايات المتحدة الأمريكية.

- بريك، محمد حلمى(٢٠٢٢). واقع التحول الرقمي للجمعيات الأهلية ورؤية مقترحة من منظور التخطيط الاجتماعي لتفعيله، **مجلة مستقبل العلوم الاجتماعية**، الجمعية العربية للتنمية البشرية والبيئية، ع(١)، مج(١١)، أكتوبر، ٢٤٥-٢٨٧.
- بسطا، عزت حكيم و شاهين، أميرة محمد و مرسى، نوال حلمى (٢٠٢٠). جهود مؤسسات المجتمع المدني في التصدي لمشكلة الأمية في مصر، **مجلة البحث العلمي في التربية**، كلية البنات للآداب والعلوم والتربية، جامعة عين شمس، ع(٢١)، ج(٤)، إبريل، ٤٦-٦١
- بيومي، عبدالله(٢٠١٢). تحقيق التنمية المستدامة من مدخل التعليم للجميع في مصر، **المؤتمر السنوي العاشر بعنوان" تعليم الكبار والتنمية المستدامة في الوطن العربى"**، جامعة عين شمس، مركز تعليم الكبار والتنمية المستدامة في الوطن العربي، إبريل، القاهرة، ٢٧١-٢٩٦.
- الجمعية العامة للأمم المتحدة(٢٠١٥). **قرار الجمعية العامة في ٢٥ سبتمبر بشأن وثيقة "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠**، قرار رقم ١/٧٠، الدورة السبعون، البندان ١٥ و١١٦ من جدول الأعمال.
- جمهورية مصر العربية، قانون رقم ٣٢ لسنة (١٩٦٤). بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة، **الجريدة الرسمية**، العدد(٣٧)، الصادر فى ١٢ فبراير .
- جمهورية مصر العربية، قانون رقم ١٥٣ لسنة(١٩٩٩). قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية، **الجريدة الرسمية**، العدد(٢١) تابع (ب)، فى ٢٧ مايو .
- جمهورية مصر العربية ، قانون رقم ٨٤ لسنة (٢٠٠٢). بشأن إصدار قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية، **الجريدة الرسمية**، العدد (٢٢) ، مكرر (أ) في ٥ يونيه.
- جمهورية مصر العربية ، قانون رقم (١٤٩) لسنة (٢٠١٩). بشأن تنظيم ممارسة العمل الأهلي، **الجريدة الرسمية**، العدد(٣٣) مكرر ب.

- جمهورية مصر العربية، قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٩٣٢ لسنة(١٩٦٦). اللائحة التنفيذية لقانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة ، **الجريدة الرسمية**، عدد(٦٧)، السنة(٩)، صادر في ٢٢ مارس.
- جمهورية مصر العربية، قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٠ لسنة(١٩٩١). بشأن إنشاء الصندوق الاجتماعي للتنمية، **الجريدة الرسمية**، العدد (٦) في ٧ فبراير.
- جمهورية مصر العربية، قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٤ لسنة(٢٠٢١). بشأن اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم ممارسة العمل الأهلي الصادر بالقانون رقم ١٠٤ لسنة ٢٠١٩، **الجريدة الرسمية**، العدد الأول (مكرر)، ١١ يناير.
- جميل، عبد الكريم أحمد(٢٠١٧). **التنمية البشرية الحديثة**، الجنادرية للنشر والتوزيع، الأردن
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (٢٠٢٢). **النشرة السنوية لإحصاء الخدمات الاجتماعية عام ٢٠٢١**، إصدار ديسمبر، القاهرة.

- الجوجرى، ريم عبد الناصر دسوقي(٢٠١٨). مشاركة الجمعيات الأهلية في دعم التنمية الاقتصادية في مصر، **المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية**، كلية التجارة بالإسماعيلية، جامعة قناة السويس، مج(٩)، ع(٣)، ٤٨٠-٥٠٠.
- جوهر، على صالح و جمعه، محمد حسن(٢٠١٠). **الشراكة المجتمعية وإصلاح التعليم قراءة في الأدوار التربوية لمؤسسات المجتمع المدني**، المكتبة العصرية، المنصورة.
- حبيب، ألبرت سيف (٢٠٠٩). دور الجمعيات الأهلية التي تعمل في مجال تنمية المجتمع ومدى مساهمتها في إيجاد فرص عمل للشباب، **مجلة الإدارة**، اتحاد جمعيات التنمية الإدارية، مج (٤٧)، عدد(١)، يوليو، ١٠١-١١٦.
- خطاب، عبدالله فكرى حسن(٢٠٢٠). الجمعيات الأهلية ودورها في تنمية المجتمع المحلى، **مجلة الإنسانيات**، آداب دمنهور، عدد(٥٥)، يوليو، ٣٤٣-٣٨٧.
- الدهشان، جمال على خليل و عبد السلام، أماني محمد شريف(٢٠١٨). دور الجمعيات الأهلية في تلبية الاحتياجات التعليمية للفتيات المهمشات من التعليم بمحافظة أسيوط، **مجلة كلية التربية**، جامعة المنوفية، عدد خاص، السنة(٣٣)، سبتمبر، ٢-٤٣.
- رشوان، أحمد صادق (٢٠٠٧). العلاقة بين متطلبات بناء القدرات المؤسسية للجمعيات الأهلية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، **المؤتمر العلمي الدولى العشرون للخدمة الاجتماعية**، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، مج(٥)، مارس، ٢٨٨٧-٢٩٦٤.
- _____(٢٠١٠). القاعدة المعلوماتية كآلية لبناء القدرات المؤسسية للجمعيات الأهلية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة: دراسة من منظور طريقة تنظيم المجتمع، **مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية** والعلوم الانسانية، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ع (٢٨)، ج(٢)، إبريل، ٤٥٠-٤٩٧.
- الريس، محمود توفيق(٢٠٠١). المقومات الادارية المتكاملة لفعالية الجمعيات الأهلية: دراسة تطبيقية على جمعيات التنمية المحلية بمحافظة الدقهلية، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ع(٣)، يوليو، ٢٨٥-٣٣٤
- زكريا، نورا عيسى(٢٠٢٢). المنهجية الجديدة للعمل الأهلي في مصر: دراسة تحليلية في إطار القانون رقم ١٤٩ لسنة ٢٠١٩ بشأن تنظيم ممارسة العمل الأهلي، **مجلة البحوث القانونية والاقتصادية**، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، عدد(٨٢)، ديسمبر، ٦٥٠-٧٣٣.
- زيد، مدحت حنفى خلف(٢٠١٩). التخطيط لتفعيل أداء الجمعيات الأهلية في تحسين المشروعات الصغيرة للأسر المنتجة في ضوء سياسات الإصلاح الاقتصادي، **مجلة كلية التربية**، جامعة الأزهر، العدد ١٨٤، الجزء الثاني، أكتوبر، ٦١٣-٧١٣.
- زين الدين، صلاح سلمان(٢٠٢٢). دور منظمات المجتمع المدني في تمكين المرأة المصرية وتحقيق التنمية المستدامة، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، **مجلة كلية الحقوق**، جامعة المنصورة، عدد خاص، مايو، ٥٢-١٧٣

- السرحان، حسين أحمد (٢٠١٩). التنمية البشرية المستدامة وبناء مجتمع المعرفة، **مجلة كلية القانون**، جامعة أهل البيت عليهم السلام، العدد(١٦)، ١٣٦-١٥٢.
- السمالوطى، إقبال الأمير و محمد، محمد عبدالحميد(٢٠٠٢). أوجه مشاركة الجمعيات الأهلية في مجال التعليم: تجربة جمعية حواء المستقبل، **مجلة التربية**، المجلس العالمي لجمعيات التربية المقارنة، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، مج(٥)، ع(٦)، مارس، ٢٢٧-٢٣٢.
- السيد، ريم أحمد أحمد (٢٠٢١). المعوقات التي تواجه الجمعيات الأهلية في تحقيق إعادة الهيكلة "دراسة مطبقة على مجالس إدارات الجمعيات الأهلية ببندر الفيوم"، **مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية**، جامعة الفيوم، ع(٢٤)، يوليو، ١٠٧-١٣٠.
- شكر، عبد الغفار(٢٠٠٥). **الدور التنموي والتربوى للجمعيات الأهلية والتعاونية في مصر**، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة.
- الصبيحي، أحمد شكر(٢٠٠٠). **مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي**: مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- الطاهر، رشيدة السيد أحمد(٢٠١٠). وجهة نظر بعض المنظمات غير الحكومية في جودة مؤسسات التعليم المجتمعي التابعة لها في مصر، **المؤتمر السنوي الثامن بعنوان" المنظمات غير الحكومية وتعليم الكبار في الوطن العربي الواقع والرؤى المستقبلية**" مركز تعليم الكبار، جامعة عين شمس، القاهرة، إبريل، ٤٢٢-٤٨٢
- عاشور، نيللى السيد الرفاعى(٢٠١٨). رسملة قيادات مؤسسات التعليم العالي المصري كقيمة مضافة في ضوء متطلبات التنمية البشرية المستدامة، **مجلة كلية التربية**، جامعة بنى سويف، مج (١٥)، عدد(٨١)، يوليو، ٢٢١-٢٩٥.
- عامر، فاروق عبد الرؤوف و المصرى، إيهاب عيسى(٢٠١٥). **الجمعيات الأهلية والعمل التطوعى**، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة.
- عبد الجليل، سيد(٢٠١١). **الشراكة المجتمعية بين المدارس والجمعيات الأهلية فى مصر (المدارس الفنية نموذجا)**، دار اليقين للنشر والتوزيع، القاهرة.
- عبد الجواد، سلوى عبدالله(٢٠٠٨). دور الجمعيات الأهلية في التخفيف من حدة المشكلات البيئية دراسة مطبقة على عينة من الجمعيات الأهلية بمحافظة الإسكندرية، **المؤتمر الدولي الحادى والعشرون للخدمة الاجتماعية، كلية الخدمة الاجتماعية**، جامعة حلوان، مج ١٣، مارس، ٦٣٧٦-٦٤٥٩.
- عبد الكريم، كريمة أحمد حسين(٢٠٢٠). إسهامات المنظمات غير الحكومية في تحقيق التنمية المستدامة لسكان المناطق الحدودية: دراسة مطبقة على منطقة" الشلاتين- أبورماد -حلايب"، **مجلة مستقبل العلوم الاجتماعية**، الجمعية العربية للتنمية البشرية والبيئية، مج(١)، ع(١)، إبريل، ٣-٣٩.
- عشرى، منال(٢٠٢٢). **تكنولوجيا المعلومات ورأس المال البشرى رؤيا للتنمية المستدامة ٢٠٣٠**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية.

- عطية، سعيد محمود مرسى (٢٠١٧). الدور التربوي لبعض منظمات المجتمع المدني واستدامة التنمية المجتمعية: الجمعيات الأهلية نموذجا دراسة تحليلية، **مجلة دراسات تربوية ونفسية**، مجلة كلية التربية، جامعة الزقازيق، ع(٩٤)، يناير، ١-٢٨
- على، حمدى أحمد عمر(٢٠١٧). تنمية رأس المال البشرى آلية لتحقيق التنمية البشرية المستدامة: جامعة سوهاج نموذجا: دراسة لوجهة نظر عينة من أعضاء هيئة التدريس، **مجلة كلية الآداب**، جامعة بنى سويف، عدد(٤٢)، مارس، ٧٥-١٩٧
- _____(٢٠٢٠). المجتمع المدني والتنمية البشرية المستدامة في ظل عقد اجتماعي جديد: دراسة لدور بعض منظمات المجتمع المدني في محافظة سوهاج ، **مجلة علوم الإنسان والمجتمع**، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكره، مج(٩)، ع(١)، ٢٩-٨٠.
- عوض، شريف محمد(٢٠١١). دور الجمعيات الأهلية فى تمكين المجتمعات المحلية من فرص التنمية المستدامة دراسة ميدانية بمركز الداخلة بمحافظة الوادي الجديد، **مجلة كلية الآداب**، جامعة القاهرة، مجلد(٧١)، عدد(٢)، إبريل، ٤٣٣-٥٢٧.
- عيسى، حجاب وآخرون(٢٠١٧). التنمية المستدامة: المبادئ، الأبعاد الإشكاليات والتحديات، **المؤتمر العلمي الدولي الثاني: أثر مناخ الاستثمار في تحقيق التنمية المستدامة**، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية، رماح، مايو، ٧-١٩.
- غبارى، أمل محمد سلامة(٢٠٠٩). دور الجمعيات الأهلية كإحدى منظمات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة دراسة مطبقة على جمعيات تنمية المجتمع المحلى بحى المنتزة بالإسكندرية، **المؤتمر العلمي الدولى الثاني والعشرون للخدمة الاجتماعية- الخدمة الاجتماعية وتحسين نوعية الحياة**، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، القاهرة، مارس، مج(٣)، ١١١٠-١١٩٦.
- الغرباوي، شهدان عادل عبداللطيف(٢٠٢٠). **التنمية المستدامة ما بين أطر التنمية الاجتماعية والاقتصادية وعلاقتها بالموارد البشرية**، دار الفكر العربي، الإسكندرية.
- غريب، محمد و حلمى، وجدى(٢٠١٨). **الإعلام والتنمية المستدامة رؤية ٢٠٣٠ المملكة العربية السعودية نموذجًا** ، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة.
- فراج، فراج سيد محمد(٢٠١٠). منظمات المجتمع المدنى وقضايا حقوق الإنسان فى مصر: دراسة ميدانية على عينة من الجمعيات الأهلية فى محافظة الإسماعيلية، **مجلة كلية التربية**، جامعة بورسعيد، مج(٤)، ع(٧)، يناير، ٢٩-١٠٦
- القصاص، ياسر عبدالفتاح(٢٠٢١). تصور تخطيطي لمواجهة تحديات مشروعات الأسر المنتجة لتحقيق التنمية المستدامة، **مجلة مستقبل العلوم الاجتماعية**، الجمعية العربية للتنمية البشرية والبيئية، مج(٤)، ع(٢)، يناير، ٢٠١-١٤١

- قنديل، أمانى(٢٠١١-٢٠١٧). **الجمعيات الأهلية في مصر وسنوات المخاطر**، دار الكتب المصرية، القاهرة.
- كسبه، مصطفى دسوقي(١٩٩٧). الجمعيات الأهلية في مصر: الواقع والمأمول في ضو المتغيرات الدولية والمحلية، **ندوة التقييم الاقتصادي والاجتماعى للجمعيات الخيرية الأهلية في ج.م.ع**، الجزء الأول، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامى، القاهرة، ٢٩/١٠/١٩٩٧م.
- لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (٢٠٢٠). **التقرير العربي للتنمية المستدامة ٢٠٢٠**، الإسكوا، بيروت
- محرم، إبراهيم وآخرون(١٩٩٨). **الجمعيات الأهلية وأزمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر**، تحرير: عبد الغفار شكر، مركز البحوث العربية للدراسات والتوثيق والنشر مع دار الأمين، القاهرة.
- محمد، رانيا محمد مصطفى(٢٠٠٢). دور الجمعيات الأهلية في حماية البيئة: دراسة ميدانية على قطاع الشرب، **مجلة البحوث الإدارية**، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، مركز البحوث والاستشارات والتطوير، مج(١٤)، ع(١)، يناير، ٩٤-٩٩.
- محمد، محاسن الصادق(٢٠١٧). التنمية المستدامة: أبعادها ومكوناتها وأنماطها، **مجلة المال والاقتصاد**، بنك فيصل الاسلامى السودانى، عدد(٨١)، فبراير، ٥٠-٥١
- محمود، أحمد جمال محمد(١٩٩٩). دور المنظمات الريفية الأهلية في التنمية الريفية ومقتضيات تطويرها بمحافظة الشرقية، **المؤتمر العلمي السنوي الثالث: إدارة التنمية بمصر في ظل التحولات العالمية**، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، نوفمبر، ١٩٩-٢١٩
- مسيل، محمود عطا محمد على (٢٠٢٣). دور مؤسسات المجتمع المدني المصري في التنمية المستدامة(الجمعيات الأهلية نموذجًا)، مجلة دراسات تربوية ونفسية، **مجلة كلية التربية**، جامعة الزقازيق، مج(٣٨)، ع(١٢٢)، ج(١)، فبراير.
- مجمع اللغة العربية (٢٠٠٤). المعجم الوسيط ، ط٤، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة.
- ناصر، هند جمعه على(٢٠٢٢). مؤشرات التنمية البشرية المستدامة: دراسة نظرية، الجمعية العلمية للدراسات التربوية المستدامة، **مجلة الدراسات المستدامة**، الجمعية العلمية للدراسات التربوية المستدامة، السنة الرابعة، مج(٤)، ع(٣)، ١٩٣٥-١٩٦٦.
- نوال، شنافى و رابح، خونى(٢٠٢٠). التنمية المستدامة: فلسفتها وأدوات قياسها، **مجلة المنهل الاقتصادي**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر، مج(٣)، ع(١)، ٦٧-٧٨
- هاشم، زاهر(٢٠١٩). تكنولوجيا المعلومات ودورها في تعزيز التنمية المستدامة، **مجلة لغة العصر**، مؤسسة الأهرام في مصر، عدد(٢٢٧)، نوفمبر.

- هاشم، صلاح أحمد(٢٠١٤). دراسة تحليلية لاتجاهات الجمعيات الأهلية نحو التشريعات المنظمة للعمل الأهلي في مصر دراسة تحليلية مطبقة على الجمعيات الأهلية من منظور الخدمة الاجتماعية، **مجلة الخدمة الاجتماعية**، الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين، ع(٥١)، يناير، ٤٨٧-٥٤٠
- الهرميل، نها ممدوح مصطفى(٢٠٢٠). آليات الجمعيات الأهلية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، **مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية**، جامعة الفيوم، عدد(٥٢)، مجلد(١)، أكتوبر.
- وزارة التضامن الاجتماعى ، مركز المعلومات(٢٠٢٣). **بيان بأعداد الجمعيات الأهلية حتى عام ٢٠٢٢م.**

ثانيا: المراجع الأجنبية

- Duraiappah, A.(2000). **Sustainable Development and Poverty Alleviation- Exploring the Links** , International Institute for Sustainable Development (IISD) , Canada December.
- Stiglitz, J.(2006). **Making Globalization Work** , w.w. Norton a Company New York London, United States of America .
- Davidson, F. & Peltenburg,M.(1993). **Government and NGOS/ CBOS Working Together for better cities** , Rotterdam, Netherlands.
- Grigsby, K.(2013). We Have Done this Ourselves: Evaluating Participatory and Sustainable Development practices in Rural Senega , **Master of Science**, the Environmental Studies Program , University of Oregon , December.I
- Hassan, A. & Forhad, A.(2013). The Role of NGOs in the Sustainable Development in Bangladesh, **Present Environment and Sustainable Development** , Vol.7 , NO. 2, 59-72
- Barker, R. (2001). **Social Work Dictionary** , NASW Press, United States of America.
- Nikkhah, H. & Redzuan, M.(2010). The Role of NGOs in Promoting Empowerment for Sustainable Community Development , **Journal of Human Ecology** , Routledge Taylor & Francis Group, Vol. 30 , No. 2 , 85-92

ثالثا : مواقع الانترنت

١. برانيه، آلاء و فوده ، هاله (٢٠٢٣). العمل الأهلي على طاولة الحوار الوطنى: الفرص والتحديات، يونيو.

Available at Web site: https://marsad.ecss.com.eg/77610 (Accessed date: 5/6/2023)

٢. حجاج، أمنية السيد(٢٠٢٣). التحالف الوطنى للعمل الأهلي التنموي وعملية التنمية الشاملة، مجلة السياسة الدولية.

Available at Web site: https://www.siyassa.org.eg/News (Accessed date: 5/6/2023)

٣. موقع الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية

Available at Web site: http://www.fngo.org.eg/NGO/StaticContent/View.aspx?ID (Accessed date: 2/6/2023)

٤. موقع رئاسة الجمهورية: رؤية مصر ٢٠٣٠ متاح على الرابط الآتى

http://www.presidency.eg/ar/%D9%85%D8%B5%D8%B1/%D8%B1%D8%A4%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D8%B5%D8%B1-2030 (Accessed date: 4/6/2023)

٥. موقع الجمعية المصرية لمساعدة صغار الصناع والحرفيين

Available at Web site: https://esed-eg.net (Accessed date: 4/6/2023)

٦. الموقع الرسمى لوزارة التنمية المحلية: المشروع القومى لتنمية وتطوير القرى المصرية

Available at Web site: https://mld.gov.eg/ar/projects/details/1020 (Accessed date: 4/6/2023)